

أثر التحول من أساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في
تحسين مستوى الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية في
منطقة الرياض

إعداد:

نواف بن سيف بن عبد الرحمن آل دريس

إشراف:

الدكتور/ الفیصل عبد الحمید محمد

الدكتور/ فايز جراد

العام الدراسي:

1447هـ / 2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة

تتولى جامعة ميدأوشن بموجب هذا البحث كافة حقوق الطباعة والنشر المتعلقة به. ولا يجوز لأي طرف ثالث، سواء كان فردًا أو مؤسسة، نشر أو إعادة نشر أي جزء من هذا البحث، سواء كان ذلك جزئيًا أو كليًا، أو بأي وسيلة كانت، بما في ذلك النسخ الإلكتروني أو الورقي، إلا بعد الحصول على إذن خطي مسبق من جامعة ميدأوشن. وتظل حقوق هذا البحث ملكًا حصريًا للجامعة، ويُحظر تمامًا استخدامه أو توزيعه بغير موافقة رسمية.

المستخلص

تتناول هذه الدراسة أثر التحول من أساس النقد إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية بمنطقة الرياض. يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير التحول من النظام المحاسبي النقدي إلى النظام الاستحقاق على تحسين جودة البيانات المالية، مما يعزز الشفافية في التقارير المالية ويسهم في تعزيز المساءلة المالية داخل الجهات الحكومية.

اعتمدت الدراسة على الاستبيانات التي تم توزيعها على موظفي الشركات التابعة للحكومة في تخصصات المالية وغيرها. تم جمع 203 استبانة، وبعد الفحص والتحليل، تم التوصل إلى 177 استبانة صالحة للتحليل .

أظهرت النتائج أن التحول إلى نظام الاستحقاق المحاسبي ساهم في تحسين دقة وشفافية التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات الحكومية، مما يعزز قدرة الجهات الرقابية وصناع القرار على متابعة النفقات الحكومية بشكل أكثر فعالية. كما أظهرت الدراسة تأثيراً إيجابياً للتحول في تعزيز المساءلة المالية، من خلال تمكين الجهات المعنية من مراقبة الأداء المالي والتأكد من الاستخدام الأمثل للأموال العامة.

توصي الدراسة بضرورة توفير التدريب الكافي للكوادر الحكومية،
وتحديث الأنظمة المحاسبية لضمان التطبيق الفعال للنظام المحاسبي
الجديد في الشركات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: التحول المحاسبي - الأساس النقدي - الأساس الاستحقاق - الشفافية
المالية - المساءلة المالية - الشركات الحكومية.

الشكر والتقدير

بفضل الله تعالى، ومنه وفضله، تمكنت من إتمام هذا البحث الذي لا يعدو كونه جهداً بشرياً محدوداً. أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان لله سبحانه وتعالى على توفيقه ورعايته طوال مراحل هذا العمل، فبفضل رحمته ومغفرته، تحققت هذه الإنجازات.

أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة ميدأوشن، ممثلة بكل من أسهم في تقديم الدعم الأكاديمي والإداري طوال فترة دراستي. ولا سيما أعضاء هيئة التدريس الذين كان لهم دور محوري في إرشادي وتوجيه مسار البحث العلمي بما يتماشى مع أعلى المعايير الأكاديمية.

كما أتوجه بشكري العميق إلى أسرتي الكريمة على دعمهم اللامحدود، وتفانيهم في تقديم كل ما يلزم لتذليل الصعاب، فهم كانوا دائماً مصدر القوة والإلهام لي في مسيرتي العلمية.

وأخص بالشكر جميع زملائي الأعزاء الذين شاركوني هذه الرحلة الأكاديمية، فكانوا دوماً مصدرًا للعلم والمشورة والمساندة.

أخيرًا، أقدم جزيل الشكر لجميع من ساعدني في إتمام هذا البحث، من مشرفين وزملاء وأفراد أسهموا في تطور هذا العمل، راجيًا من الله عز وجل أن يكون هذا البحث إضافة علمية تسهم في تحقيق الأهداف الأكاديمية.

فهرس المحتويات

الفصل الأول :الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.3.1 الأهمية العلمية

1.3.2 الأهمية العملية

1.4 أهداف الدراسة

1.5 تساؤلات الدراسة

1.6 فرضيات الدراسة

1.7 نموذج الدراسة

1.8 الدراسات السابقة

1.9 المنطلقات النظرية للدراسة

1.10 منهجية الدراسة

الفصل الثاني :الإطار النظري

2.1 التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق

المحاسبي

2.1.1 مميزات وخصائص التحول

2.1.2 الأدبيات والتطور التاريخي

2.1.3 تعريف التحول المحاسبي

- 2.2 تحسين الشفافية والمساءلة المالية
- 2.2.1 مميزات وخصائص الشفافية والمساءلة المالية
- 2.2.2 الأدبيات والتطور التاريخي
- 2.2.3 تعريف تحسين الشفافية والمساءلة المالية

الفصل الثالث: منهجية الدراسة والإجراءات

- 3.1 منهج الدراسة
- 3.2 مجتمع البحث
- 3.3 عينة البحث
- 3.4 أدوات الدراسة
 - 3.4.1 الاستبانة
 - 3.4.2 المقابلات
- 3.5 طرق جمع البيانات
- 3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة
- 3.7 حدود الدراسة

الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج

- 4.1 تحليل المتغير الأول (التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق المحاسبي)
- 4.2 تحليل المتغير الثاني (تحسين الشفافية والمساءلة المالية)
- 4.3 النتائج والتوصيات

الفصل الخامس :المراجعة

5.1 المراجع العربية

5.2 المراجع الأجنبية

5.3 المراجع الإلكترونية

5.4 الجهات الحكومية

الفصل السادس :الملحقات

6.1 البيانات الشخصية

6.2 محاور الاستبانة

6.3 محاور الاستبانة: التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس

الاستحقاق

6.4 محاور الاستبانة: تحسين الشفافية والمسائلة المالية

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة، التي تتطلب استجابة مرنة وفعالة من الحكومات لضمان استدامة الموارد المالية وتحقيق التنمية المستدامة، تبرز الشفافية والمساءلة المالية كعناصر أساسية في نظام الحوكمة الفعالة. وقد أصبح التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق في القطاع العام أحد الركائز الأساسية للإصلاحات المالية التي تسعى الحكومات إلى تطبيقها، بهدف تحسين إدارة المال العام وتعزيز الرقابة المالية على مستوى الشفافية والمساءلة.

تعتبر المحاسبة على الأساس النقدي نموذجًا تقليديًا في العديد من الدول، حيث يتم تسجيل الإيرادات والنفقات فقط عندما يتم فعليًا استلام النقد أو دفعه. هذا النموذج، وإن كان يسهل المتابعة المالية اليومية، إلا أنه لا يوفر صورة شاملة ودقيقة عن الوضع المالي للجهات الحكومية، ولا يتيح للمسؤولين في القطاع العام اتخاذ قرارات مالية مستنيرة بناءً على تقدير دقيق للأصول، الخصوم، والتزامات الأداء المستقبلية. من هنا جاءت الحاجة الملحة إلى التحول نحو المحاسبة على الأساس الاستحقاق، التي تقوم على تسجيل الإيرادات والنفقات عندما تحدث أو تكون مستحقة، بغض النظر عن توقيت التدفق النقدي.

في هذا الإطار، أطلقت المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة للتحول إلى النظام المحاسبي الاستحقاق في القطاع الحكومي، وكان هذا التحول جزءًا من المبادرات الإصلاحية التي تدرج تحت رؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تحسين الحوكمة المالية وزيادة الشفافية في إدارة الأموال العامة. وقد شهدت المملكة في السنوات الأخيرة خطوات ملموسة نحو اعتماد النظام الاستحقاق، بدءًا من تطبيقه في بعض الجهات الحكومية مثل وزارة الصحة، إلى إصدار التشريعات والقرارات التي تهدف إلى تفعيل هذا التحول في جميع قطاعات الدولة.

وتكمن أهمية التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في عدة جوانب رئيسية. أولاً، يتيح النظام الاستحقاق للحكومة تقديم تقارير مالية أكثر دقة وشمولاً، تتضمن كافة الأصول، الالتزامات، الإيرادات المستحقة، والمصروفات المستقبلية. وهو ما يعزز من الشفافية المالية و يتيح للمواطنين، المسؤولين الحكوميين، وصناع القرار الحصول على صورة دقيقة عن الوضع المالي للدولة. ثانياً، يمكن للمحاسبة على الأساس الاستحقاق تحسين المساءلة المالية من خلال تمكين الجهات الرقابية من متابعة الأداء المالي بشكل دوري ودقيق، مما يساهم في منع هدر الموارد وضمان استخدامها على الوجه الأمثل.

على الرغم من الفوائد الواضحة لهذا التحول، إلا أن تطبيقه في القطاع العام لا يخلو من التحديات. فالتحديات التقنية مثل نقص البنية التحتية الحديثة للأنظمة المحاسبية، والمقاومة الداخلية من بعض الموظفين الذين اعتادوا على النظام النقدي، والافتقار إلى التدريب الكافي، كلها عوامل قد تؤثر على فعالية هذا التحول. لذلك، تصبح عملية إدارة التغيير والتهيئة اللازمة لتطبيق النظام الاستحقاق من الأمور الحيوية التي يجب معالجتها لضمان نجاح الانتقال.

تعد الدراسة الحالية محاولة لفهم أثر التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق المحاسبي في تحسين الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية في منطقة الرياض، مع التركيز على التحديات التي قد تواجه هذا التحول، والتوصيات التي من شأنها تسهيل تطبيق النظام الاستحقاق بشكل فعال. ستتم دراسة تأثير هذا التحول على أداء الشركات الحكومية، وكيفية تحسين الرقابة المالية، بالإضافة إلى تحليل الأبعاد العملية والتقنية المتعلقة بتطبيق هذا النظام الجديد في المملكة.

يهدف هذا البحث إلى تقديم إطار شامل يساعد في توجيه سياسات الحكومة نحو تنفيذ المحاسبة على الأساس الاستحقاق، مع مراعاة التحديات الثقافية والإدارية التي قد

تعرق تطبيقه بشكل كامل. كما يتناول البحث أهمية التحول المحاسبي في رفع مستوى الشفافية والمساءلة في الشركات الحكومية بمنطقة الرياض، بما يتماشى مع تطلعات المملكة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية السعودية 2030.

2.1 مشكلة الدراسة:

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الأنظمة المالية العامة حول العالم، أصبح من الضروري تحسين الشفافية والمساءلة المالية في إدارة المال العام. وفي المملكة العربية السعودية، يواجه القطاع العام تحديات تتعلق بنقص الشفافية في التقارير المالية، مما يؤثر سلباً على القدرة على تقييم الوضع المالي الفعلي للجهات الحكومية. في هذا السياق، كان التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق خطوة محورية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة المالية، حيث يتيح النظام الاستحقاق تقديم صورة شاملة ودقيقة عن الأصول، الخصوم، والإيرادات المستحقة بغض النظر عن التدفقات النقدية الفعلية.

يعتمد النظام النقدي في المحاسبة على تسجيل الإيرادات والمصروفات عندما يتم استلام أو دفع النقد، مما يجعله فعالاً في تتبع التدفقات النقدية اليومية. ولكن، هذا النظام لا يعكس الصورة الكاملة للمال العام، إذ يغفل الأصول غير الملموسة والخصوم المستقبلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضليل في تقارير الوضع المالي للجهات الحكومية. بينما يعتمد النظام الاستحقاق على تسجيل المعاملات عند وقوعها أو استحقاقها، مما يعزز دقة البيانات المالية و يتيح للجهات الحكومية إجراء تخطيط مالي طويل المدى واتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة.

أظهرت دراسات صندوق النقد الدولي (2016) أن التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق يعد أداة أساسية لتحسين الشفافية والمساءلة المالية في القطاع العام، مما

يعزز من دقة التقارير المالية ويسهم في دعم الرقابة الفعّالة. ومن خلال الانتقال إلى هذا النظام، تصبح المعلومات المالية أكثر قابلية للفهم والتفسير من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك صناع القرار والجمهور، كما يسهم في تحسين إدارة الأموال العامة، خاصة في ظل المشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030 والتي يقودها كبار الشركات الحكومية.

إلا أن هذا التحول لا يخلو من التحديات. فعلى الرغم من أن المحاسبة على أساس الاستحقاق توفر مزايا هائلة في تحسين الرقابة المالية، تشير دراسات البنك الدولي (2024) إلى أن الدول التي تطبق هذا النظام تواجه مشاكل تقنية وإدارية، مثل نقص الأنظمة المحاسبية المتطورة، والتحديات في تدريب الموظفين الحكوميين على استخدام النظام الجديد بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، المقاومة الداخلية من قبل الموظفين الذين اعتادوا على النظام القديم تعتبر من أكبر العوائق التي تعترض عملية التحول الفعلي.

تشير دراسات صندوق النقد الدولي (2016) إلى أن تطبيق النظام الاستحقاق في القطاع العام يعزز من دقة التقارير المالية ويضمن تحسين الشفافية و المساءلة عبر تسجيل المعاملات عند وقوعها، مما يُمكن الجهات الرقابية من متابعة الأداء المالي بكفاءة أكبر.

من جهة أخرى، أكدت دراسات البنك الدولي (2024) أن التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق يواجه تحديات تقنية، حيث تحتاج العديد من الدول إلى تحديث البنية التحتية التقنية ودعمها بأنظمة محاسبية حديثة لضمان تنفيذ النظام بفعالية، الأمر الذي يقتضي تخطيطاً دقيقاً ودعمًا من الجهات المعنية.

وقد أشارت دراسات المقارنة الدولية إلى أن دولاً مثل المملكة المتحدة و أستراليا قد واجهت مقاومة ثقافية من الموظفين في القطاع العام أثناء تنفيذ النظام الاستحقاق،

وهو ما يوضح ضرورة إتمام عملية التغيير المؤسسي بشكل تدريجي ومدرّس لضمان نجاح التحول المحاسبي.

وفي هذا السياق، تكمن مشكلة الدراسة في محاولة فهم كيفية تحقيق التوازن بين فوائد التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق والتحديات التي قد تواجه تطبيقه في الشركات الحكومية السعودية. كيف يؤثر التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق المحاسبي في تحسين الشفافية والمساءلة المالية والتخطيط المالي في الشركات الحكومية السعودية؟

1.3 أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات ذات الأهمية الكبرى في الوقت الراهن، في ظل التطورات الاقتصادية والتحديات المالية التي تواجه المملكة العربية السعودية. في إطار رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة القطاع الحكومي، تبرز الحاجة الماسة إلى إصلاحات مالية جذرية لضمان إدارة فعالة للمال العام وتحقيق الشفافية والمساءلة المالية. وبالتالي، تأتي دراسة التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق في الشركات الحكومية كأداة أساسية لتحقيق هذه الأهداف.

إن هذه الدراسة لا تقتصر على قطاع الحكومة العامة ككل، بل تركز بشكل خاص على الشركات الحكومية في المملكة، مثل شركة أرامكو، شركة الكهرباء السعودية، شركة المياه الوطنية، الشركة السعودية للصناعات الأساسية، شركة الاتصالات السعودية (STC)، والشركة الوطنية للإسكان (NHC)، والتي تمثل شريحة هامة من الاقتصاد السعودي. هذه الشركات تتطلب تحولاً محاسبياً شاملاً لضمان تقديم تقارير

مالية دقيقة وشاملة تساعد في تحقيق الشفافية وتحسن المساءلة المالية أمام المواطنين والمستثمرين.

– الأهمية العلمية

من الناحية العلمية، تقدم هذه الدراسة مساهمة أكاديمية هامة في مجال المحاسبة الحكومية، خصوصًا في سياق التحولات المحاسبية التي شهدتها الشركات الحكومية في السعودية. تسلط الدراسة الضوء على أهمية الانتقال من نظام المحاسبة النقدية إلى نظام الاستحقاق في الشركات الحكومية السعودية، وهو ما يعزز من دقة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية في التقارير المالية لهذه الشركات.

كما توفر الدراسة إطارًا تحليليًا يستعرض التحديات والفرص التي يواجهها التحول، مما يساعد الأكاديميين والباحثين في هذا المجال على فهم الممارسات المحاسبية في بيئة الشركات الحكومية السعودية. وعليه، تساهم الدراسة في تطوير النظريات الاقتصادية والمحاسبية المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة الحكومية (IPSAS) في السياق السعودي.

– الأهمية العملية

من الناحية العملية، توفر هذه الدراسة دليلًا عمليًا لصناع القرار في الشركات الحكومية السعودية حول كيفية تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق بشكل فعال، مما يعزز من إدارة المال العام، ويُمكن هذه الشركات من تحقيق رقابة مالية أفضل.

تساهم الدراسة أيضًا في تحسين إعداد التقارير المالية، مما يساعد الجهات الرقابية على متابعة الأداء المالي لهذه الشركات بشكل أكثر دقة وشفافية.

على صعيد آخر، تسهم الدراسة في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين في الشركات الحكومية، وذلك من خلال تحسين الشفافية المالية واتخاذ قرارات استثمارية مبنية على بيانات مالية دقيقة، تتماشى مع المعايير الدولية. كما تقدم الدراسة حلولاً عملية للتغلب على التحديات التقنية والإدارية التي قد تواجهها هذه الشركات أثناء تطبيق النظام الاستحقاق، مثل التحديثات اللازمة للبنية التحتية وتدريب الكوادر المالية.

علاوة على ذلك، تساهم هذه الدراسة في تسريع تطبيق إصلاحات المحاسبة الحكومية التي تتماشى مع استراتيجية المملكة الاقتصادية، بما يعزز الشفافية المالية في الشركات الحكومية الكبرى ويسهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 المتعلقة بتعزيز الحوكمة المالية.

4.1 أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحليل تأثير التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق في تحسين الشفافية والمسائلة المالية داخل الشركات الحكومية السعودية. يهدف هذا البحث إلى تقييم كيف يساهم التحول المحاسبي في تعزيز دقة التقارير المالية، وتحسين إدارة المال العام، مع التركيز على تقييم تأثير هذا التحول على قدرة الجهات الرقابية على متابعة النفقات الحكومية وتحديد أوجه التحسين والرقابة المالية. كما يهدف إلى تحقيق صورة مالية أكثر دقة للشركات الحكومية مما يساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة المالية على جميع الأصعدة.

الأهداف الفرعية للدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر المباشر للتحويل من النظام النقدي إلى النظام الاستحقاق على الشفافية المالية في الشركات الحكومية السعودية . من خلال هذا التحويل، يتم تحليل مدى تحسين دقة التقارير المالية التي تقدمها الشركات الحكومية بعد تطبيق النظام الاستحقاق، وكيف يمكن لهذه التقارير أن توفر صورة مالية أكثر شمولاً ودقة، مما يعزز من قدرة الجهات الرقابية على متابعة الأداء المالي بفعالية أكبر، وبالتالي تحسين الشفافية في عمليات الإنفاق الحكومي.
- كما تهدف الدراسة إلى استكشاف تأثير هذا التحويل المحاسبي على المساءلة المالية في الشركات الحكومية. سيتم التطرق إلى دور النظام الاستحقاق في تعزيز المساءلة المالية من خلال تقديم تقارير مالية دقيقة وشاملة، مما يعزز من قدرة الجهات المعنية على مراجعة وتقييم استخدام الأموال العامة، ويعزز المساءلة من خلال تحسين الرقابة الداخلية وتوزيع المسؤوليات المالية.
- أحد الأهداف الفرعية الرئيسية يتمثل في تحديد التحديات التقنية والإدارية التي قد تواجه الشركات الحكومية في تطبيق النظام الاستحقاق. تتضمن هذه التحديات التحديثات المطلوبة على البنية التحتية التقنية والأنظمة المحاسبية، بالإضافة إلى المقاومة التنظيمية أو الثقافية من قبل الموظفين في المؤسسات التي اعتادت على النظام النقدي. ستتناول الدراسة أيضًا أفضل الممارسات للتغلب على هذه التحديات لضمان تطبيق سلس وفعال للنظام المحاسبي الجديد في القطاع الحكومي.

- تسعى الدراسة أيضًا إلى تحليل تأثير التحول المحاسبي على إدارة المال العام داخل الشركات الحكومية، مع التركيز على تحسين تخصيص الموارد في المشروعات الحكومية. سيتناول البحث دور النظام الاستحقاق في تحسين إدارة التدفقات المالية وتخصيص الميزانيات بطريقة أكثر دقة واستدامة، بما يساهم في تحسين فاعلية تخصيص الموارد في مشاريع التنمية الحكومية الكبرى.
- أخيرًا، تهدف الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تستند إلى البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات والمقابلات الشخصية مع المختصين الماليين ووجير المختصين في الشركات الحكومية. ستكون هذه النتائج الأساس لتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق من أجل تحسين تطبيق النظام الاستحقاق في الشركات الحكومية، وضمان زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة المالية في إدارة المال العام.

5.1 تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي:

كيف يؤثر التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق المحاسبي في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية السعودية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- 1- ما الأثر الذي يحدثه التحول إلى نظام المحاسبة على الأساس الاستحقاق في تحسين دقة وجودة التقارير المالية المقدمة من الشركات الحكومية؟

- إلى أي مدى يساهم هذا التحول في توفير صورة مالية شاملة تعكس الوضع المالي الفعلي للشركات الحكومية؟
- هل يساهم التحول إلى النظام الاستحقاق في تعزيز موثوقية البيانات المالية وزيادة الشفافية في التقارير المالية الحكومية؟

2- كيف يؤثر التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في تعزيز المساءلة المالية داخل الشركات الحكومية؟

- ما هو تأثير هذا النظام في تحسين إجراءات الرقابة المالية وتمكين الجهات الرقابية من متابعة الأداء المالي بشكل أكثر فعالية؟
- هل يعزز هذا التحول من مستوى المساءلة عن تخصيص واستخدام الموارد العامة داخل القطاع الحكومي؟

3- ما هو تأثير التحول المحاسبي على إدارة المال العام في الشركات الحكومية؟

- كيف يعزز التحول إلى النظام الاستحقاق من قدرة الشركات الحكومية على تحسين تخصيص الموارد المالية على المدى الطويل؟
- هل يساهم هذا التحول في تحسين إدارة المشاريع الحكومية الكبرى، مثل مشاريع الإسكان والتنمية، من خلال توفير بيانات مالية دقيقة لدعم عملية التخطيط المالي؟

4- ما هي التحديات التقنية والإدارية التي قد تواجه الشركات الحكومية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق؟

- كيف يمكن التعامل مع التحديات التقنية التي قد تنشأ نتيجة لعدم توافق الأنظمة المحاسبية الحالية مع النظام الاستحقاق الجديد؟
- ما هي العوائق الإدارية المحتملة، مثل المقاومة الداخلية من الموظفين الذين اعتادوا على النظام النقدي، وكيف يمكن تجاوزها لتحقيق تطبيق فعال؟

5- كيف يؤثر التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في إدارة التدفقات النقدية وإدارة السيولة داخل الشركات الحكومية؟

- هل يؤدي تطبيق النظام الاستحقاق إلى تغيير طريقة إدارة السيولة في الشركات الحكومية، وخاصة فيما يتعلق بفصل توقيت الاعتراف بالإيرادات والنفقات عن التدفقات النقدية الفعلية؟
- كيف يمكن تقييم التأثيرات قصيرة وطويلة المدى للتحول على قدرة الحكومة على إدارة الفوائض والعجزات النقدية في ظل النظام الجديد؟

6- ما هي أفضل الممارسات الدولية التي يمكن اعتمادها في الشركات الحكومية السعودية لتحقيق تطبيق فعال للنظام الاستحقاق؟

- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، مثل تطبيق النظام الاستحقاق في دول مثل المملكة المتحدة وأستراليا، في تحسين تطبيق النظام في السعودية؟
- ما هي الاستراتيجيات التنفيذية المثلى التي يجب على الشركات الحكومية اتباعها لضمان الانتقال السلس إلى النظام الاستحقاق، وتجاوز التحديات المرتبطة به؟

7- ما هي احتياجات التدريب التي يجب تلبيتها لضمان نجاح تطبيق النظام الاستحقاق في الشركات الحكومية؟

- كيف يمكن تطوير برامج تدريبية متخصصة للكوادر الحكومية في مجال المحاسبة على أساس الاستحقاق لضمان تطبيق فعال للنظام؟
- ما هي الاستراتيجيات التعليمية التي يجب اعتمادها لتأهيل الموظفين الحكوميين وتكاملهم مع النظام المحاسبي الاستحقاق الجديد؟

6.1 فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق وبين تحسين الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق ودقة التقارير المالية المقدمة من الشركات الحكومية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق وتحسين المسائلة المالية في الشركات الحكومية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق وتحسين تخصيص الموارد المالية في الشركات الحكومية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق وتحسين إدارة التدفقات النقدية في الشركات الحكومية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التقنية والإدارية في تطبيق النظام الاستحقاق وفعالية التحول المحاسبي في الشركات الحكومية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب الكافي للكوادر الحكومية ونجاح تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الشركات الحكومية.

7.1 نموذج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق في تحسين الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية في منطقة الرياض. ستسعى الدراسة لفحص العلاقة بين التحول

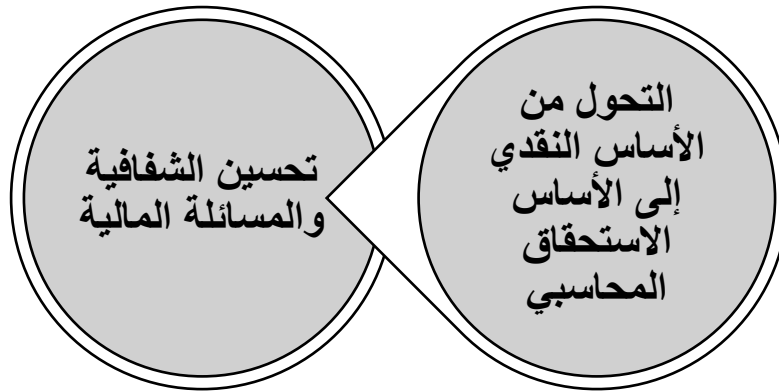
المحاسبي وتأثيره على تحسين دقة التقارير المالية و إدارة المال العام و تعزيز المساءلة المالية داخل الشركات الحكومية التي تطبق النظام الاستحقاق في هذه المنطقة.

– المتغير المستقل:

التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق المحاسبي
هذا المتغير يتضمن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الشركات الحكومية في منطقة الرياض لتحويل نظام المحاسبة من النقدي إلى الاستحقاق. نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يعتمد على تسجيل الإيرادات والنفقات عندما تُستحق أو تحدث، بغض النظر عن توقيت التدفق النقدي، مما يوفر بيانات مالية شاملة ودقيقة تعكس الوضع المالي بشكل كامل.

– المتغير التابع:

تحسين الشفافية والمساءلة المالية
هذا المتغير يهدف إلى تحليل تأثير التحول المحاسبي على تحسين الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية بمنطقة الرياض. يشمل ذلك زيادة دقة التقارير المالية التي تقدمها هذه الشركات، وتحسين قدرة الجهات الرقابية على متابعة الأداء المالي وتقييم كيفية تخصيص الموارد المالية بفعالية أكبر.



شكل (1) متغيرات الدراسة

8.1 الدراسات السابقة:

• دراسة صندوق النقد الدولي 2016 - (IMF)

تهدف الدراسة تأثير التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في تحسين الشفافية والمسائلة المالية في القطاع العام. تقييم التحول المحاسبي في تحسين دقة التقارير المالية ودوره في زيادة المسائلة المالية في المؤسسات الحكومية. ما توصلت إليه الدراسة:

خلصت الدراسة إلى أن النظام الاستحقاق يُحسن دقة التقارير المالية بشكل ملحوظ، ويعزز من قدرة الجهات الرقابية على متابعة الإنفاق العام، مما يساهم في زيادة الشفافية و المسائلة المالية. لفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة التحديات التقنية و الإدارية التي قد تواجه تطبيق النظام الاستحقاق في السياقات المحلية للقطاع العام، مثل السعودية. لم تتناول الدراسة الآثار الاقتصادية طويلة الأمد لهذا التحول على إدارة المال العام وتخصيص الموارد المالية. دور البحث الحالي في سد الفجوة:

يهدف البحث الحالي إلى تحليل التحديات التقنية والإدارية التي قد تواجه تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الشركات الحكومية السعودية. بالإضافة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لهذا التحول على تخصيص الموارد في المشاريع الحكومية الكبرى في المملكة.

• دراسة البنك الدولي 2024

تهدف الدراسة لتحديات التقنية والإدارية التي قد تواجه الدول النامية في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام. تقييم أفضل الممارسات التي يمكن أن تستفيد منها الدول ذات الأنظمة المحاسبية التقليدية. ما توصلت إليه الدراسة:

أكدت الدراسة أن التحديات التقنية و المقاومة الداخلية من الموظفين الحكوميين تُعد من أبرز العوائق أمام تطبيق النظام الاستحقاق. شددت على أهمية تحديث الأنظمة المحاسبية و توفير التدريب المستمر للكوادر الحكومية لضمان التطبيق الفعال للنظام. الفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة بشكل كافٍ التأثيرات طويلة الأمد للتحويل على إدارة المال العام في السياقات المالية المحلية، مثل تخصيص الموارد في المشاريع الكبرى . لم تتم دراسة الآثار الاقتصادية للتحويل المحاسبي على الميزانيات الحكومية. دور البحث الحالي في سد الفجوة:

سيتناول البحث الحالي التأثيرات طويلة الأمد للتحويل المحاسبي في الشركات الحكومية السعودية على إدارة المال العام، بما في ذلك تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية الكبرى.

• دراسة المملكة المتحدة 2022

تهدف الدراسة تأثير المحاسبة على أساس الاستحقاق على تحسين الشفافية والمسائلة في القطاع العام البريطاني. تقييم الممارسات المالية في القطاع الحكومي وتحليل كيفية تأثير النظام الاستحقاق على تقارير الأداء المالي. ما توصلت إليه الدراسة:

أكدت الدراسة أن التحويل إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق ساهم في

تحسين الشفافية المالية وزيادة المساءلة في القطاع العام البريطاني. أبرزت المقاومة الثقافية من بعض الموظفين الحكوميين كأحد العوائق الرئيسية التي قد تبطئ من فاعلية تطبيق النظام.

الفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة التحديات الإدارية المتعلقة بكيفية تنظيم العمل بين الأقسام الحكومية في المؤسسات التي اعتمدت النظام الاستحقاق. لم تدرس الآثار الاقتصادية للتحويل المحاسبي في الدول النامية ذات الأنظمة المالية الأكثر تعقيداً.

دور البحث الحالي في سد الفجوة:

سيركز البحث الحالي على التحديات الإدارية الخاصة بتطبيق النظام الاستحقاق في الشركات الحكومية السعودية، مع تحليل التغيير المؤسسي المطلوب لتحقيق نجاح التحويل. سيحلل أيضاً التأثيرات الاقتصادية للتحويل المحاسبي في السياق السعودي، ويقدم حلولاً عملية لمواجهة المقاومة الداخلية.

• دراسة أستراليا 2002

تهدف الدراسة تأثير التحويل إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في ولاية نيو ساوث ويلز في أستراليا. تقييم كيف ساعد النظام الاستحقاق في تحسين دقة التقارير المالية في القطاع العام. ما توصلت إليه الدراسة:

وجدت الدراسة أن النظام الاستحقاق ساعد في تحسين دقة التقارير المالية في القطاع الحكومي، مما جعل إدارة المال العام أكثر شفافية وفعالية. أشارت إلى التحديات الثقافية و المقاومة من الموظفين الحكوميين كأحد العوائق الرئيسية التي قد تؤثر على نجاح التحويل.

على الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة، مثل تلك التي أجراها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، قد تناولت التحول المحاسبي في القطاع الحكومي من النقدي إلى الاستحقاق، إلا أنها غالبًا ما ركزت على الدول المتقدمة ولم تُعنى بتحديد التحديات الخاصة التي قد تواجه الدول النامية أو الشركات الحكومية في بيئات اقتصادية متعددة مثل السعودية . علاوة على ذلك، لم تتطرق الدراسات السابقة إلى التأثيرات الملموسة التي قد يتركها هذا التحول على إدارة المال العام وتخصيص الموارد في المشروعات الحكومية الكبرى داخل المملكة، وهي نقطة أساسية في تحسين الشفافية والمساءلة المالية.

استنادًا إلى الاستبيانات التي تم جمعها من الموظفين المختصين وغير المختصين في القطاع المالي في الشركات الحكومية والشبه الحكومية في منطقة الرياض، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تسهم في سد الفجوة البحثية في هذا المجال. كانت أبرز التحديات التي تم تحديدها في الاستبيانات تتعلق بـ نقص التدريب المؤسسي، المقاومة الداخلية من بعض الموظفين للمحاسبة على أساس الاستحقاق، والتحديات التقنية المرتبطة بتحديث الأنظمة المحاسبية القديمة. هذه النتائج تعكس الواقع المحلي الذي يواجهه القطاع الحكومي السعودي، ما يجعل هذه الدراسة أكثر خصوصية وأكثر تخصيصًا لمجتمع الشركات الحكومية في المملكة مقارنة بالدراسات السابقة.

نتائج الاستبيانات والمقابلات أظهرت أن هناك تحسنًا ملحوظًا في دقة التقارير المالية بعد تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، إلا أن التحديات التقنية المرتبطة بـ البنية التحتية ونقص التدريب لا تزال تؤثر سلبًا على فعالية التحول في بعض الشركات الحكومية. هذه النتائج توضح أن التحول المحاسبي في المملكة غير مكتمل من الناحية التقنية والإدارية، مما يعزز من الفجوة البحثية

في هذا المجال، حيث أن الدراسات السابقة لم تتناول هذه التحديات المحلية بشكل كافٍ، ولم تركز على كيفية إدارة التغيير المؤسسي في السياق السعودي.

أظهرت المقابلات مع المختصين الماليين أن التحول المحاسبي في بعض الشركات الكبرى مثل أرامكو و الشركة الوطنية للإسكان (NHC) قد أسهم في تحسين مستوى الشفافية والمسائلة المالية، إلا أن الشركات الصغيرة التي لم تطبق النظام الاستحقاق لم تشهد هذا التحسن بشكل ملحوظ. كما أن التحديات الثقافية وال إدارية كانت سمة مشتركة بين الشركات التي لم تطبق النظام بشكل كامل.

تتمثل الفجوة البحثية التي تم تحديدها في التحديات المحلية التي يواجهها القطاع الحكومي السعودي أثناء التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة تناولت تأثير هذا التحول في دول متقدمة، إلا أن التحديات التقنية والإدارية التي قد تواجه الدول النامية في تطبيق النظام الاستحقاق لم تحظَ بالاهتمام الكافي.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تسهم هذه الدراسة الحالية في سد الفجوة من خلال تحليل تأثير التحديات التقنية والإدارية على تطبيق النظام الاستحقاق في الشركات الحكومية السعودية. كما تقدم توصيات عملية لتحسين تدريب الكوادر الحكومية وتحديث الأنظمة المحاسبية لضمان تطبيق النظام الاستحقاق بشكل فعال، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المصطلحات النظرية التي تساهم في فهم تأثير التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في تحسين الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية السعودية. المنطلقات النظرية التي تعتمد عليها الدراسة تشمل:

• نظرية الشفافية والمساءلة المالية (Transparency and

(Accountability Theory

المفهوم: الشفافية تعني أن المعلومات المالية يجب أن تكون دقيقة وواضحة ومتاحة لجميع الأطراف المعنية (مثل الحكومة، المواطنين، والمستثمرين).
المساءلة المالية هي قدرة الجهات الرقابية على مراجعة ومتابعة تخصيص واستخدام الأموال العامة بشكل فعال.

الربط بالدراسة: التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق يعزز من الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية السعودية عبر تقديم تقارير مالية دقيقة وشاملة تعكس الأوضاع المالية الحقيقية، بما في ذلك الأصول، الخصوم، والإيرادات المستحقة، مما يساهم في تحسين الرقابة المالية وزيادة المساءلة في القطاع الحكومي.

• نظرية إدارة المال العام (Public Financial Management Theory)

المفهوم: تركز هذه النظرية على إدارة الموارد المالية في القطاع العام بكفاءة وفعالية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية في تخصيص واستخدام الأموال العامة.
الربط بالدراسة: التحول إلى النظام الاستحقاق يساعد في تحسين تخصيص

الموارد المالية في الشركات الحكومية، حيث يقدم بيانات مالية دقيقة وشاملة تُمكن المسؤولين من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تُحسن تخصيص الأموال في المشاريع التنموية بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

- **نظرية الحوكمة المالية (Financial Governance Theory)**

المفهوم: تشير الحوكمة المالية إلى وجود إطار قانوني وإجراءات مالية تُضمن إدارة فعّالة للمال العام. الحوكمة المالية تتضمن الرقابة المالية التي تضمن إدارة الأموال العامة بفعالية، الشفافية والمساءلة. الربط بالدراسة: المحاسبة على أساس الاستحقاق يُحسن من الرقابة المالية على النفقات الحكومية من خلال تسجيل الإيرادات والنفقات عند استحقاقها أو وقوعها. يتيح هذا تحسين المساءلة عبر تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للشركات الحكومية.

- **نظرية التغيير المؤسسي (Institutional Change Theory)**

المفهوم: تشير نظرية التغيير المؤسسي إلى كيفية حدوث التغيرات في الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسات. التغيير في الأنظمة المحاسبية يتطلب تغييرات ثقافية وإدارية داخل المؤسسة لضمان نجاح تطبيق النظام الجديد. الربط بالدراسة: التحول إلى النظام الاستحقاق يتطلب تغييراً مؤسسياً داخل الشركات الحكومية السعودية. يشمل هذا تدريب الموظفين وتحديث الأنظمة المحاسبية، بالإضافة إلى إدارة التغيير المؤسسي لضمان نجاح التطبيق الفعال للنظام الجديد.

- **نظرية التشريعات المالية (Financial Legislation Theory)**

المفهوم: تركز هذه النظرية على وجود تشريعات مالية تهدف إلى تنظيم كيفية

إدارة المال العام وتحديد المعايير المالية التي يجب على الجهات الحكومية اتباعها في إعداد التقارير المالية.

الربط بالدراسة: التشريعات المالية في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى التحديث لتدعم التحول إلى النظام الاستحقاق في الشركات الحكومية. ويجب أن تتماشى المعايير المالية مع المعايير الدولية مثل معايير PSAS لدعم تطبيق النظام الاستحقاق بشكل فعال.

• نظرية إدارة الموارد الاستراتيجية (Strategic Resource Management Theory)

• المفهوم:

• تركز هذه النظرية على إدارة الموارد الحكومية بشكل استراتيجي لضمان تخصيصها واستخدامها بالشكل الأمثل، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة على المدى الطويل.

الربط بالدراسة: النظام الاستحقاق يساعد في إدارة الموارد الحكومية بشكل أكثر استراتيجية. من خلال توفير بيانات مالية دقيقة، يمكن للشركات الحكومية تحسين تخصيص الموارد وضمان استدامة المالية العامة، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

10.1 منهجية البحث:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يهدف إلى دراسة أثر التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق في تحسين الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية. يتمثل هدف الدراسة في تحليل تأثير التحول المحاسبي على دقة التقارير المالية وتحسين إدارة المال العام في

الشركات الحكومية بمنطقة الرياض. يستخدم هذا المنهج لوصف الواقع الحالي في الشركات الحكومية ودراسة تأثير التحول المحاسبي على الشفافية والمساءلة المالية عبر أدوات بحثية مناسبة.

تم استخدام المنهج الوصفي لتحديد الخصائص والسمات العامة التي تتمثل في التحول المحاسبي، بينما يتم تطبيق التحليل الكمي لاختبار الفروض المرتبطة بتأثير التحول المحاسبي على مستوى الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية. تتنوع الأدوات البحثية بين المصادر الأولية والثانوية لتمكين الباحث من الحصول على بيانات شاملة تدعم الهدف الأساسي للدراسة.

11.1- مجتمع البحث وعينة البحث

مجتمع البحث في هذه الدراسة يتكون من المختصين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركات الحكومية والشبه حكومية في منطقة الرياض. يشمل هذا المجتمع الشركات الحكومية الكبرى مثل شركة أرامكو السعودية، شركة الكهرباء السعودية، الشركة الوطنية للإسكان (NHC)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، بالإضافة إلى الشركات شبه الحكومية التي تعمل في نفس القطاع.

تم اختيار عينة عشوائية من الموظفين المختصين وغير المختصين في القطاع المالي داخل الشركات الحكومية والشبه حكومية في منطقة الرياض. تم توزيع الاستبيانات على هذه العينة عبر Google Drive، وتضمنت أسئلة تتعلق بالتحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الاستحقاق، وكيفية تأثير هذا التحول على الشفافية والمساءلة المالية داخل هذه الشركات.

تم جمع البيانات من 203 استبياناً تم تعبئتها من قبل أعضاء العينة، وبعد فحص الاستبيانات تم اختيار 177 استبياناً صالحة للتحليل.

12.1- أدوات جمع البيانات ومصادر البيانات

المصادر الأولية:

- الاستبيان الإلكتروني: تم تصميم استبيان مخصص لهذا البحث وتم توزيعه إلكترونياً عبر Google Drive على العينة المستهدفة.
- يتضمن الاستبانة أسئلة ديموغرافية لفهم خصائص المشاركين مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي، والخبرة.
- يحتوي أيضاً على أسئلة تخصصية وأسئلة متعلقة بالبحث تهدف إلى تقييم التحول المحاسبي و أثره على الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية.

المصادر الثانوية:

- المراجع الأكاديمية مثل الكتب والمواقع الإلكترونية التي تتناول موضوع المحاسبة الحكومية.
- الدراسات السابقة من الإنترنت التي تتعلق بتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع الحكومي في دول مختلفة، بالإضافة إلى التقارير الحكومية والدراسات الدولية حول تحولات الأنظمة المحاسبية.

13.1- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ستستخدم الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

- التحليل التبايني (ANOVA): لاختبار وجود اختلافات معنوية بين الشركات التي طبقت النظام الاستحقاق وتلك التي لم تطبقه بعد. سيساعد هذا التحليل في فحص الفروق في مستوى الشفافية والمسائلة المالية بعد التحول.
- التحليل الوصفي: لتحليل البيانات الديموغرافية المتعلقة بالعينة، مثل توزيع العمر، الجنس، المستوى التعليمي، والخبرة.
- التحليل الموضوعي: لتحليل المقابلات الشخصية مع المختصين الماليين وغير المختصين للحصول على رؤى معمقة حول التحديات التي تواجه التحول وكيفية تطبيق النظام الاستحقاق.

14.1- حدود الدراسة

الحدود الموضوعية:

- تقتصر الدراسة على دراسة تأثير التحول المحاسبي في الشركات الحكومية السعودية، وتحديدًا على تأثير المحاسبة على أساس الاستحقاق على الشفافية والمسائلة المالية.
- لا تتناول الدراسة الأثر الاقتصادي لهذا التحول على القطاعات الأخرى خارج نطاق الشركات الحكومية.

الحدود الجغرافية:

- الدراسة مقتصرة على منطقة الرياض، حيث تم اختيار الشركات الحكومية الكبرى والشركات الشبه حكومية في هذه المنطقة فقط. لذلك، قد لا يمكن تعميم النتائج على جميع المناطق في المملكة.

الحدود الزمنية:

- العام الدراسة 2025-2026م؟

الحدود البشرية:

- العينة المحدودة التي تم اختيارها قد تؤثر على تمثيل النتائج بشكل كامل في جميع الشركات الحكومية. ومع ذلك، تم اختيار العينة بعناية لضمان تمثيل جيد للقطاع المالي في الشركات الحكومية والشبه حكومية في منطقة الرياض.

المتغير	العبرة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	144	81%
	انثى	33	19%
	المجموع	177	100%
العمر	30 سنة أو أقل	112	63%
	من 31 سنة إلى 35 سنة	42	24%
	من 36 سنة إلى 40 سنة	23	13%
	المجموع	177	100%

88%	155	بكالوريوس	المستوى التعليمي
11%	20	ماجستير	
1%	2	دكتوراه	
100%	177	المجموع	
88%	155	خمس سنوات أو أقل	عدد سنوات الخبرة
10%	18	من 6-10 سنوات	
2%	4	من 11-15 سنة	
100%	177	المجموع	
45%	80	أخصائي مالي	المسمى الوظيفي
39%	69	أخصائي محاسبي	
11%	20	استشاري	
5%	8	إدارة مشاريع	
100%	177	المجموع	

استناداً إلى تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي توفر رؤية شاملة عن مكونات العينة التي تم اختيارها لدراسة أثر التحول المحاسبي في الشركات الحكومية السعودية.

• النوع:

يظهر الرسم البياني أدناه أن الذكور يشكلون الأغلبية في العينة بنسبة 81%، بينما تمثل الإناث 19% فقط من العينة. هذا يعكس تواجدًا أكبر للذكور في الوظائف المالية والمحاسبية في الشركات الحكومية والشبه الحكومية في منطقة الرياض.

- الفئة العمرية:
يُلاحظ أن أغلب المشاركين في العينة ينتمون إلى فئة العمر أقل من 30 سنة بنسبة 63% وهو ما قد يشير إلى أن غالبية العاملين في القطاع المالي في الشركات الحكومية هم من الشباب الذين يتمتعون بخبرة محدودة، ولكنهم غالبًا ما يمتلكون حوافز للتطوير المهني.

- المستوى التعليمي:
تُظهر النتائج أن الأغلبية من المشاركين يحملون درجة البكالوريوس بنسبة 88%، مما يعكس مستوى التعليم الأساسي في الشركات الحكومية. في حين أن نسبة الماجستير تصل إلى 11% فقط، بينما يشكل حملة الدكتوراه 1% فقط من العينة، ما يشير إلى أن المناصب المالية والمحاسبية في الشركات الحكومية تتطلب عادة مؤهلات علمية أساسية مع وجود قليل من المتخصصين الحاصلين على دراسات عليا.

- عدد سنوات الخبرة:
تُظهر البيانات أن أغلب المشاركين في العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 88%، مما يعكس شابه وحدائة الخبرات في هذه الشركات. على الرغم من أن بعض المشاركين لديهم خبرات ممتدة (من 6 إلى 15 سنة)، فإن الفئة الأكبر تتمتع بخبرات أقل، مما قد يشير إلى تجدد القوى العاملة في الشركات الحكومية في منطقة الرياض.

- المسمى الوظيفي:
يمثل الأخصائيون الماليون نسبة 45% من العينة، في حين يشغل

الأخصائيون المحاسبون نسبة 39% يتبعهم الاستشاريون بنسبة 11% وإدارة المشاريع بنسبة 5%. هذه البيانات تشير إلى أن معظم المشاركين في الدراسة يعملون في التخصصات المالية والمحاسبية، مما يعكس طبيعة العينة ودورها الرئيس في القطاع المالي في الشركات الحكومية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

1.1.2 مقدمة

يعد الإطار النظري من الأجزاء الأساسية في بناء البحث الأكاديمي، حيث يحدد المفاهيم الرئيسية التي تستند إليها الدراسة ويقدم التفسير النظري للظواهر التي تتم دراستها. في هذا البحث، يتم التركيز على دراسة أثر التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق المحاسبي في تحسين الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية. يعكس هذا التحول في الأنظمة المحاسبية التطور الهائل في القطاع الحكومي السعودي في إطار رؤية 2030.

يهدف هذا الإطار النظري إلى تحليل تأثير النظام الاستحقاق على إدارة المال العام وتعزيز الرقابة المالية في الشركات الحكومية، بما يساهم في تحسين الشفافية والمسائلة المالية. سنستعرض في هذا الإطار أهم المفاهيم النظرية التي تساهم في تحقيق الأهداف المالية المرجوة، بالإضافة إلى دراسة التحولات المحاسبية في الدول الأخرى والتحديات التي قد يواجهها القطاع الحكومي السعودي.

2.1.2 المبحث الأول: التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق

المحاسبي

تعتبر المحاسبة على أساس الاستحقاق خطوة أساسية نحو تحسين الشفافية والمسائلة المالية في القطاع الحكومي. يعتمد النظام الاستحقاق على تسجيل المعاملات المالية عند استحقاق الإيرادات أو النفقات، بغض النظر عن التدفقات النقدية الفعلية. بينما يعتمد النظام النقدي على تسجيل الإيرادات والنفقات فقط عند حدوث التدفقات النقدية الفعلية. هذا التحول يساهم في تحقيق صورة دقيقة عن الوضع المالي الفعلي للشركات الحكومية، مما يعزز من قدرة الجهات الرقابية على مراقبة النفقات وتخصيص الموارد.

3.1.2 الأدبيات والتطور التاريخي:

بدأ التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع الحكومي منذ عدة عقود، خاصة في الدول المتقدمة. في البداية، اعتمدت الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على النظام النقدي، لكن مع التوسع في القطاع الحكومي وزيادة الحاجة إلى رقابة مالية دقيقة، أصبح النظام الاستحقاق ضروريًا. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكدا في دراسات عدة على فائدة النظام الاستحقاق في تحسين الشفافية والمسائلة المالية، خاصة في ظل زيادة تعقيد الأوضاع المالية في القطاعات الحكومية.

منذ بداية التحول المحاسبي في الدول المتقدمة، تمت ملاحظة زيادة كبيرة في دقة التقارير المالية التي تم توفيرها للمواطنين والجهات الرقابية. على سبيل المثال، تبنت المملكة المتحدة النظام الاستحقاق في القطاع الحكومي في منتصف التسعينيات، ما ساهم في تحسين الشفافية المالية وزيادة قدرة الهيئات الرقابية على مراقبة استخدام المال العام.

4.1.2 تعريف التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق

المحاسبي:

التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق المحاسبي يعني الانتقال من نظام يعتمد على التدفقات النقدية إلى نظام يسجل المعاملات عند استحقاقها أو وقوعها. هذا التحول له أثر كبير على دقة التقارير المالية، حيث إنه يوفر بيانات مالية شاملة تتضمن جميع الأصول والخصوم والالتزامات المستحقة، وهو ما يجعل التقارير المالية أكثر شفافية ودقة.

5.1.2 أهمية المبحث

تتمثل أهمية هذا المبحث في تقديم تحليل دقيق لأثر النظام الاستحقاق على الشفافية المالية والمسائلة المالية داخل الشركات الحكومية السعودية. يساهم التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في تحسين التقارير المالية، مما يعزز قدرة الجهات الرقابية على متابعة الإنفاق العام والرقابة المالية.

6.1.2 أهداف المبحث

- تحليل تأثير التحول المحاسبي على دقة التقارير المالية في الشركات الحكومية
- استكشاف الفوائد الناتجة عن تطبيق النظام الاستحقاق في تحسين الشفافية والمسائلة المالية.
- تحليل التحديات التي قد تواجه الشركات الحكومية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق.

7.1.2 أسباب ظهور هذا المبحث:

ظهر هذا المبحث نتيجة تزايد الحاجة العالمية إلى تحسين الأنظمة المحاسبية في القطاع العام، وخصوصاً في الدول النامية، حيث زادت أهمية الشفافية والمسائلة المالية في السنوات الأخيرة. مع التوجه العالمي نحو تطبيق النظام الاستحقاق، أصبح من الضروري فحص تأثير التحول المحاسبي على الشركات الحكومية في المملكة.

8.1.2 أبعاد المبحث:

- الأبعاد التقنية: تتعلق بالتحديات في تحديث الأنظمة المحاسبية والبنية التحتية اللازمة لتطبيق النظام الاستحقاق.
- الأبعاد الإدارية: تشمل التحديات التنظيمية، مثل إدارة التغيير في الشركات الحكومية لتطبيق النظام الاستحقاق بنجاح.

9.1.2 خصائص التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق:

- خصائص التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق
- التسجيل عند الاستحقاق بدلاً من التدفق النقدي:
في النظام الاستحقاق، يتم تسجيل المعاملات المالية عند استحقاق الإيرادات أو الإنفاق، بغض النظر عن التدفقات النقدية الفعلية. يتيح هذا للنظام توفير صورة أكثر دقة عن الحالة المالية للشركة، مما يعزز الشفافية.
- شمولية البيانات المالية:
يعتمد النظام الاستحقاق على تسجيل كافة الإيرادات والنفقات، بما في ذلك الالتزامات المالية المستقبلية. كما يشمل الأصول والخصوم، وهو ما يضمن شمولية البيانات المالية أكثر مقارنة بالنظام النقدي.
- تحسين دقة التقارير المالية:
يعتمد النظام الاستحقاق على التحليل المتقدم للبيانات المالية، مما يوفر تقارير مالية دقيقة تُظهر الوضع المالي الفعلي للشركة. يُمكن هذا النظام من توفير تقارير دقيقة تُسهم في تحسين مستوى المساءلة والرقابة على المال العام.

- الشفافية في تخصيص الموارد:
يوفر النظام الاستحقاق شفافية أكبر فيما يتعلق بتخصيص الموارد الحكومية. يمكن للجهات الرقابية متابعة النفقات الحكومية بشكل أكثر دقة، مما يعزز من قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات مالية مدروسة تواكب الاحتياجات التنموية.
- التحليل المالي المستقبلي:
يسمح النظام الاستحقاق للشركات الحكومية بتسجيل الالتزامات المستقبلية والإيرادات المتوقعة استحقاقها، مما يعزز القدرة على التخطيط المالي وإدارة التدفقات النقدية بفعالية على المدى البعيد.

10.1.2 مميزات التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق

المحاسبي:

- تعزيز الشفافية المالية:
المحاسبة على أساس الاستحقاق تقدم صورة أكثر شمولية للمال العام، حيث تُمكن الجهات الرقابية من مراقبة النفقات والإيرادات بدقة أكبر. هذا يعزز من الثقة العامة في إدارة المال العام ويسهم في تحقيق الشفافية المالية في الشركات الحكومية.
- تحقيق رقابة مالية أكثر فعالية:
بتسجيل المعاملات عند استحقاقها، يُمكن للشركات الحكومية ضمان الرقابة الدقيقة على الإيرادات والنفقات في الوقت الفعلي. هذا يعزز من القدرة على المراجعة والتقييم للقرارات المالية بشكل فعال.
- تحسين المساءلة المالية:
من خلال تقديم تقارير مالية دقيقة وشاملة، يُمكن للجهات المسؤولة عن مراجعة المال العام أن تراقب التزام الشركات الحكومية بالميزانيات المحددة. يمكن

بسهولة تحديد الفجوات في الإنفاق والإيرادات، مما يُحسن المسائلة المالية في القطاع الحكومي.

- تحقيق التوازن المالي:

يعد التحول إلى النظام الاستحقاق خطوة هامة نحو تحقيق التوازن المالي في الشركات الحكومية، حيث يتيح تقديم صورة دقيقة عن الالتزامات المستقبلية والنفقات المتوقعة حدوثها. يساعد هذا في تحسين تخصيص الموارد المالية وضمان الاستخدام الأمثل للأموال العامة.

- تسهيل التخطيط المالي:

يسمح النظام الاستحقاق بتحليل أكثر دقة للمصروفات والإيرادات المستقبلية، مما يساهم في تخطيط مالي أفضل على المدى الطويل. هذا يُمكن الشركات الحكومية من تحسين إدارة التدفقات النقدية وتحقيق استدامة مالية في المشروعات الحكومية الكبرى.

- تحسين الكفاءة الإدارية:

النظام الاستحقاق يُمكن الشركات الحكومية من تحقيق أفضل إدارة للمشروعات، حيث يوفر تحليلات مالية دقيقة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن تخصيص الميزانيات والموارد المالية بفعالية.

المبحث الثاني: تحسين الشفافية والمسائلة المالية

1.2.2. مقدمة المبحث:

يتناول هذا المبحث تأثير التحول المحاسبي على تحسين الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية. هذا التحول المحاسبي يعزز من

الشفافية في تقديم التقارير المالية، مما يسهل على الجهات الرقابية مراقبة النفقات العامة وضمان تخصيص الموارد بشكل فعال. كما يؤدي إلى زيادة المسائلة من خلال تحسين القدرة على متابعة الإنفاق العام بشكل دقيق.

2.2.2 الأدبيات والتطور التاريخي:

تُعتبر الشفافية المالية والمسائلة جزءًا أساسيًا من الحوكمة المالية في القطاع العام. مع التحول إلى النظام الاستحقاق في العديد من الدول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، تبين أن التقارير المالية أصبحت أكثر دقة وشمولاً، مما أدى إلى تحسين مستوى الرقابة المالية وزيادة المسائلة.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أشارا في دراسات متعددة إلى أن النظام الاستحقاق هو أداة فعالة لتحسين الشفافية والمسائلة في القطاع العام. هذا النظام يسمح بتسجيل المعاملات المالية في الوقت الفعلي، مما يمنح الجهات الرقابية القدرة على متابعة الأداء المالي بشكل مستمر.

3.2.2 تعريف تحسين الشفافية والمسائلة المالية:

تحسين الشفافية والمسائلة المالية يعني زيادة قدرة الجهات الرقابية على متابعة النفقات والإيرادات في الشركات الحكومية. يشمل ذلك تقديم تقارير مالية دقيقة تسلط الضوء على الأصول والخصوم والالتزامات المتراكمة، مما يزيد من القدرة على مراجعة النفقات ويعزز من المسائلة المالية في تخصيص الأموال العامة.

4.2.2 أهمية المبحث:

تتمثل أهمية هذا المبحث في تحليل أثر التحول المحاسبي على تحقيق الشفافية

والمساءلة المالية في الشركات الحكومية السعودية. يساهم هذا التحول في توفير بيانات مالية دقيقة تساعد الجهات الرقابية في مراقبة الأداء المالي وضمان الإنفاق الأمثل.

5.2.2 أهداف المبحث:

- تحليل تأثير التحول إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق في تحسين الشفافية في الشركات الحكومية.
- استكشاف العلاقة بين النظام الاستحقاق وتحسين المسائلة المالية في الشركات الحكومية.
- دراسة قدرة الجهات الرقابية على متابعة الإنفاق العام بعد تطبيق النظام الاستحقاق.

6.2.2 أسباب ظهور هذا المبحث:

ظهرت الحاجة إلى دراسة تحسين الشفافية والمساءلة المالية نتيجة زيادة أهمية الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي على مستوى عالمي. ويُعتبر النظام الاستحقاق أداة رئيسية لتحقيق التحسينات في القطاع العام، حيث يساهم في زيادة الرقابة على الإنفاق العام ويعزز الثقة العامة في المؤسسات الحكومية.

7.2.2 أبعاد المبحث:

- البعد الرقابي: يتعلق بزيادة قدرة الجهات الرقابية على متابعة الإنفاق الحكومي.

- البعد المؤسسي: يشمل تحقيق المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية، مما يعزز الشفافية في تخصيص الموارد.

8.1.2 خصائص الشفافية والمساءلة المالية:

تعتبر الشفافية والمساءلة المالية من المبادئ الأساسية في إدارة المال العام على المستوى العالمي، وتحقيقها يعد أمرًا حيويًا لضمان العدالة المالية والاستدامة المالية . في هذا السياق، يتبنى القطاع العام في العديد من الدول ممارسات محاسبية وإجراءات تنظيمية تهدف إلى تعزيز هذين العنصرين، لضمان مراقبة فعّالة على استخدام الأموال العامة . فيما يلي خصائص ومميزات تحسين الشفافية والمساءلة المالية في جميع أنحاء العالم:

• الشفافية المالية:

الشفافية في القطاع العام تعني إتاحة البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بـ إدارة المال العام بطريقة يمكن الوصول إليها بسهولة وفهمها من قبل الأطراف المعنية مثل المواطنين، الجهات الرقابية، والمستثمرين.

خصائص الشفافية المالية:

إتاحة المعلومات المالية: تتضمن التقارير المالية الحكومية التي تبرز جميع المعاملات المالية الدقيقة والشاملة في القطاع الحكومي، بما في ذلك المصروفات والإيرادات والالتزامات المالية.

سهولة الوصول: يجب أن تكون المعلومات المالية والتقارير الحكومية متاحة للجمهور عبر وسائل الإعلام الرسمية مثل المواقع الإلكترونية الحكومية.

الوضوح والشمولية: توفر الشفافية المالية صورة واضحة ودقيقة للموارد المالية المتاحة، الاستخدامات والد أهداف، مما يسمح للمجتمع بتقييم فاعلية الإنفاق العام.

مميزات الشفافية المالية:

زيادة الثقة العامة: تسهم الشفافية في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

• تحقيق الرقابة: من خلال الشفافية، يمكن للجهات الرقابية مثل مجالس الحسابات ومنظمات المجتمع المدني تتبع الاستخدام الأمثل للأموال العامة.

• تحسين القرارات المالية: توفر الشفافية المالية للهيئات الحكومية بيانات دقيقة لتوجيه القرارات المالية نحو الأهداف الاستراتيجية.

• المساءلة المالية

المساءلة المالية تعني محاسبة المؤسسات الحكومية على استخدام المال العام وتحديد مسؤولية كل جهة في تخصيص وإنفاق هذه الأموال.

خصائص المساءلة المالية:

المتابعة الدقيقة: تتضمن المساءلة المالية ضرورة مراجعة كل المعاملات المالية وتقييم مدى الالتزام بالميزانيات المعتمدة.

تحديد المسؤوليات: تُسهم المساءلة في تحديد المسؤولين عن كل بند في الإنفاق العام، مما يعزز الشفافية في طريقة تخصيص المال العام.

التقييم المستمر: تتضمن المساءلة المالية أيضًا إجراء مراجعات دورية لضمان تطبيق المعايير والكفاءة في إدارة المال العام.

مميزات المساءلة تحسين فعالية الإنفاق العام :من خلال الرقابة المستمرة على الموارد المالية، تُسهم المساءلة في ضمان الكفاءة في استخدام الأموال العامة. الحد من الفساد المالي :المساءلة تلعب دورًا مهمًا في الحد من الفساد و إهدار الأموال العامة، حيث تُسهم في فرض الرقابة على جميع المعاملات المالية. تحقيق العدالة المالية :يضمن المساءلة المالية أن يتم استخدام المال العام بالشكل الأمثل لضمان العدالة و التوزيع العادل للموارد.

أهمية تحسين الشفافية والمساءلة المالية في القطاع الحكومي العالمي تعزيز الحوكمة الجيدة :يمثل تحقيق الشفافية والمساءلة المالية أساسًا مهمًا لتحسين الحوكمة المالية في القطاع الحكومي. الدول التي تطبق هذه المبادئ تتمتع بإدارة مالية أكثر استدامة وتأثير قوي على التنمية.

تحقيق التنمية المستدامة :يمكن أن تؤدي الشفافية والمساءلة المالية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تخصيص الموارد المالية بشكل مناسب للمشاريع ذات الأولوية.

مراقبة الأداء المالي :يشجع التحول إلى الأنظمة المحاسبية الحديثة مثل المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع الحكومي على تحسين مراقبة الأداء المالي وتخصيص الموارد بكفاءة، مما يعزز الاستقرار المالي.

تطبيق الشفافية والمساءلة المالية في المملكة العربية السعودية والخليج

في إطار رؤية السعودية 2030، أصبح من الضروري تعزيز الشفافية والمساءلة المالية في القطاع الحكومي لضمان إدارة فعالة للموارد المالية وتحقيق مستوى عالٍ من الرقابة على استخدام المال العام. تم إطلاق عدد من الإصلاحات المحاسبية مثل التحول إلى

المحاسبة على أساس الاستحقاق في الشركات الحكومية بهدف تحقيق التوازن المالي وتحسين تخصيص الموارد.

الدول الخليجية الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر بدأت أيضًا بتطبيق النظام الاستحقاق في بعض من الشركات الحكومية لتحقيق حوكمة مالية أفضل والشفافية في إدارة المشاريع الحكومية.

الفصل الثالث: المنهجية والجراءات

1.3 منهجية الدراسة:

تُعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها. يعتمد المنهج الوصفي في هذه الدراسة على وصف وتحليل الظواهر المتعلقة بـ التحول المحاسبي في الشركات الحكومية السعودية من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق، وكذلك تقييم تأثير هذا التحول على الشفافية والمساءلة المالية. يتم تطبيق هذا المنهج بشكل تحليلي لدراسة البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات والمقابلات الشخصية التي تمت مع المختصين الماليين وغير المختصين في الشركات الحكومية في منطقة الرياض.

في هذا السياق، يتضح أن المنهج التحليلي يساعد في تحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة مثل التحول المحاسبي وتحسين الشفافية والمساءلة المالية، واستخدام الأدوات الإحصائية لفحص الفرضيات المتعلقة بتأثير هذا التحول على الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية.

2.3 مجتمع البحث وعينة البحث:

مجتمع البحث في هذه الدراسة يتكون من الموظفين المختصين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركات الحكومية والشبه حكومية في منطقة الرياض. تشمل الشركات المستهدفة كلاً من الشركات الحكومية الكبرى مثل: شركة أرامكو السعودية. الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). الشركة الوطنية للإسكان (NHC).

بالإضافة إلى الشركات شبه الحكومية التي تعمل في نفس القطاع.

عينة البحث تم اختيارها بشكل عشوائي من الموظفين المختصين وغير المختصين في القطاع المالي في الشركات الحكومية والشبه حكومية في منطقة الرياض. تم توزيع الاستبيان الإلكتروني على مجتمع العينة المستهدفة عبر Google Drive، وضم الاستبيان أسئلة تتعلق بالتحول المحاسبي من النقدي إلى الاستحقاق وكيفية تأثير هذا التحول على الشفافية و المسائلة المالية.

تم جمع البيانات من 203 استبياناً تم تعبئتها من قبل مجتمع العينة، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد بعض الاستبيانات غير الصالحة لتتم الموافقة على 177 استبياناً صالحاً للتحليل.

توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية

تم توزيع العينة التي تم اختيارها وفقاً لعدد من الخصائص الديموغرافية للمشاركين مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة، و المسمى الوظيفي. يهدف هذا التوزيع إلى تحليل تأثير هذه الخصائص على نتائج الدراسة وكيف يمكن أن تؤثر على الاستجابة للتحول المحاسبي في الشركات الحكومية.

الجدول التالي يوضح توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية للمشاركين:

الاستبيانات		النسبة الموزعة من العينة
الاستبيانات الموزعة	203	100%
الاستبيانات المستبعدة	26	13%
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	177	87%

يتبين من الجدول أن نسبة الاستجابة بلغت 87% وتعتبر نسبة الاستجابة مناسبة لغيات التحليل الإحصائي للخروج بنتائج مقبولة.

3.3 خصائص العينة الشخصية والوظيفية:

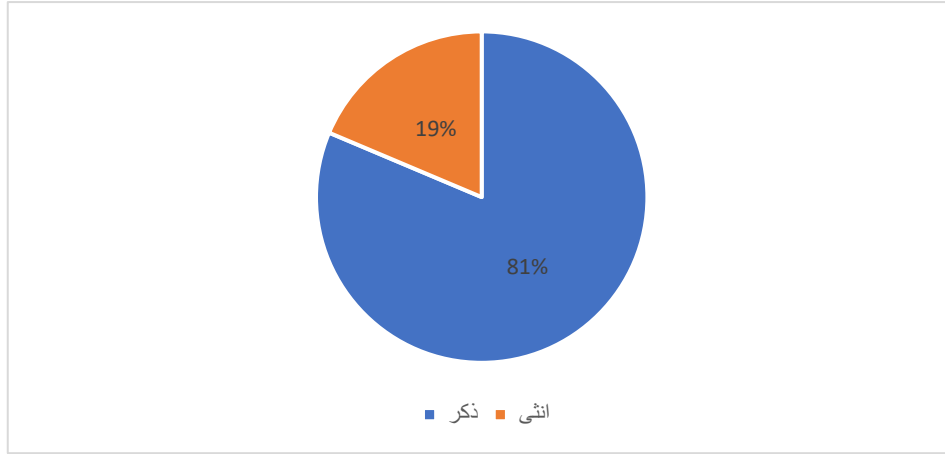
تم جمع بيانات الخصائص الشخصية والوظيفية للمشاركين في الدراسة من خلال الاستبيانات الموزعة على العينة المستهدفة. تهدف هذه الخصائص إلى تحديد مدى تنوع المشاركين في العينة من حيث الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، وذلك لفهم تأثير هذه الخصائص على الاستجابة للتحويل المحاسبي وتحليل نتائج الدراسة.

• الجنس (الذكر والأنثى):

يعد الجنس أحد الخصائص الديموغرافية الأساسية التي يمكن أن تسهم في تحليل البيانات المتعلقة بـ التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التي قد يتعرض لها الأفراد بناءً على جنسهم. في هذه الدراسة، نركز على توزيع العينة بين الذكور والإناث، لتحديد ما إذا كان هناك أي تأثير لهذا التوزيع على الاستجابة للمتغيرات المالية أو التحويل المحاسبي في الشركات الحكومية.

الجدول التالي يوضح توزيع العينة حسب الجنس

النسبة	التكرار	النوع الاجتماعي
81%	144	ذكر
19%	33	أنثى
100%	177	المجموع



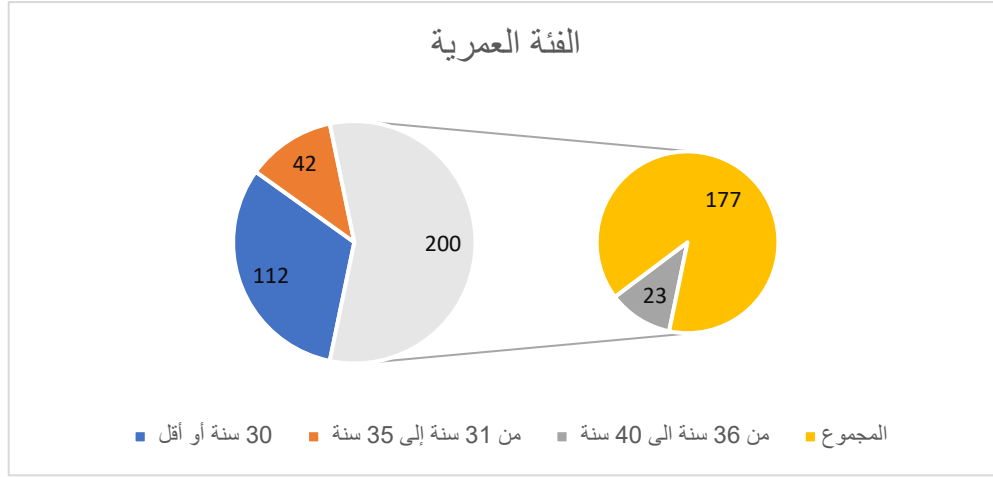
الذكور يشكلون الأغلبية في العينة بنسبة 81%، مما يشير إلى أن الشركات الحكومية في منطقة الرياض تستقطب عددًا أكبر من الموظفين الذكور في القطاع المالي مقارنة بالإناث.

الإناث تمثل 19% فقط من العينة، ما قد يعكس اختلالاً نسبياً في التوازن بين الجنسين في بعض القطاعات المالية في الشركات الحكومية، على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة السعودية بزيادة تمثيل المرأة في القطاع العام.

• النتيجة المهمة هنا هي أن القطاع المالي في الشركات الحكومية ما يزال يُظهر تركيزاً أكبر على الذكور في هذه العينة، مما قد يتطلب دراسة أعمق حول العوامل الثقافية والمهنية التي قد تؤثر في هذا التوزيع.

• خصائص عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

النسبة	التكرار	الفئة العمرية
63%	112	30 سنة أو أقل
24%	42	من 31 سنة إلى 35 سنة
13%	23	من 36 سنة إلى 40 سنة
100%	177	المجموع



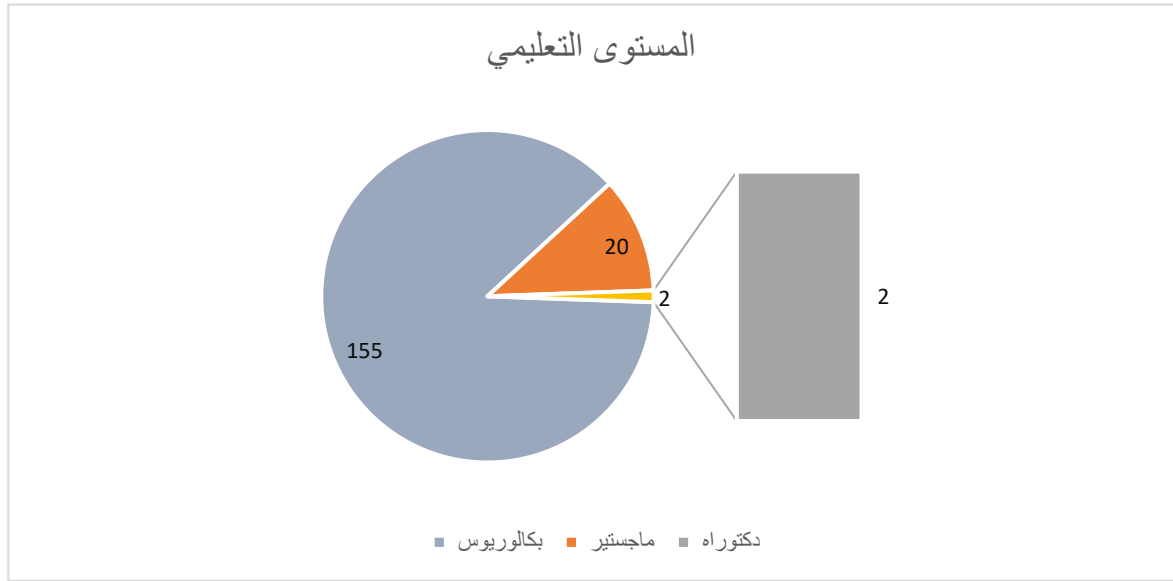
الشباب يشكلون الأغلبية في العينة، حيث إن 63% من المشاركين في الاستبانة هم في الفئة العمرية 30 سنة أو أقل. يشير هذا إلى أن الشركات الحكومية السعودية، مثل أرامكو وسابك، تعتمد بشكل أساسي على القوى العاملة الشابة.

الفئة العمرية من 31 إلى 35 سنة تمثل 24%، مما يُظهر أن الشركات الحكومية تضم أيضًا عددًا ملحوظًا من الموظفين في منتصف المسار المهني، الذين يمتلكون تجربة عملية جيدة، ولكنهم لا يزالون في مرحلة تطور مهني.

الفئة العمرية من 36 إلى 40 سنة تشكل 13% فقط من العينة، مما قد يشير إلى أن الشركات الحكومية تتوجه بشكل أكبر نحو توظيف الجيل الأصغر سنًا في القطاع المالي، أو قد يكون التوظيف في هذه الفئة العمرية قد انخفض بسبب التقاعد المبكر أو الانتقال إلى وظائف أخرى.

• خصائص عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
88%	155	بكالوريوس
11%	20	ماجستير
1%	2	دكتوراه
100%	177	المجموع



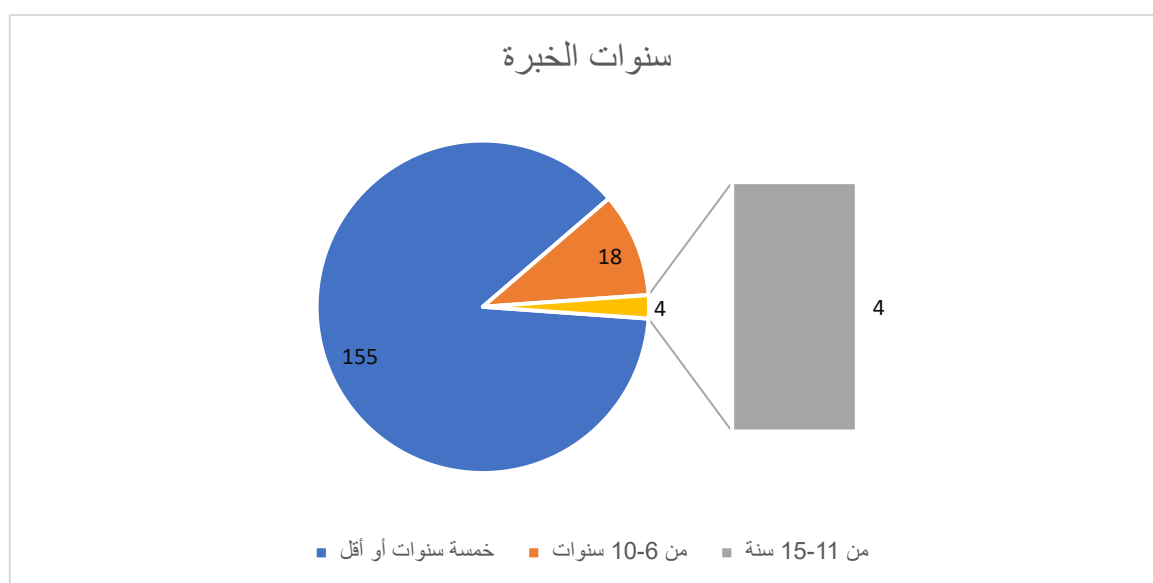
الأغلبية الكبرى من العينة هي من حملة البكالوريوس، حيث يشكلون 88% من المشاركين. هذا يشير إلى أن الشركات الحكومية في منطقة الرياض تعتمد بشكل أساسي على المؤهلات الجامعية الأساسية في الوظائف المالية، بينما هناك اهتمام محدود بـ المؤهلات العليا مثل الماجستير والدكتوراه.

الماجستير والدكتوراه تمثل نسباً أقل في العينة، مما قد يشير إلى توجه الشركات الحكومية نحو التخصصات العملية بدلاً من المؤهلات الأكاديمية العليا في القطاع

المالي. رغم أن حملة الماجستير يشكلون نسبة أكبر من حملة الدكتوراه، إلا أن الشركات الحكومية قد تركز على المهارات العملية أكثر من المؤهلات العليا في الوظائف المالية.

• خصائص عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
خمسة سنوات أو أقل	155	88%
من 6-10 سنوات	18	10%
من 11-15 سنة	4	2%
المجموع	177	100%



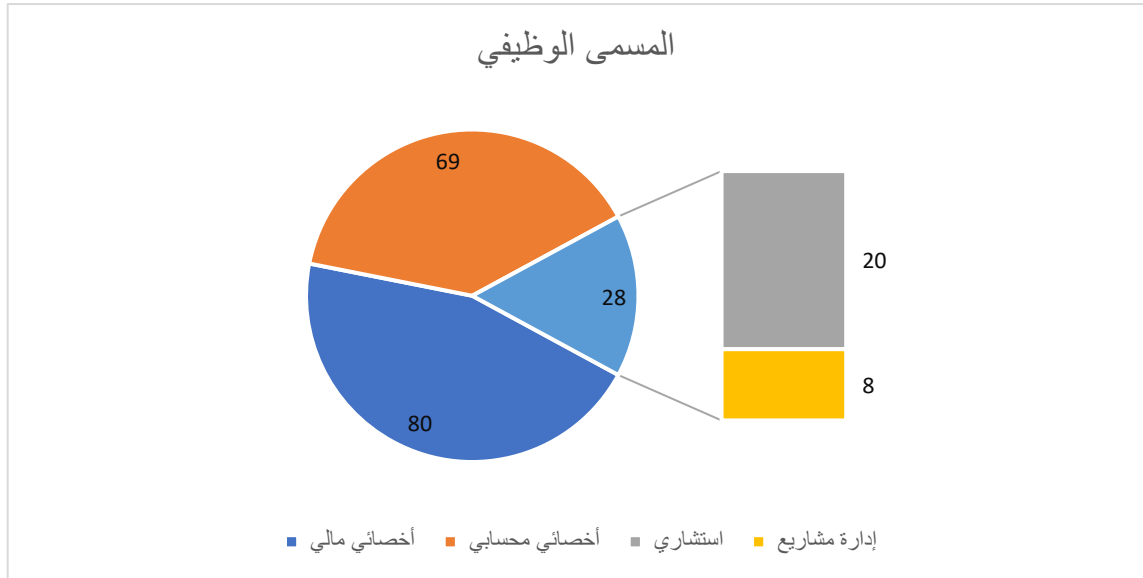
الفئة الأكثر تمثيلاً هي فئة الـ 5 سنوات أو أقل، حيث تمثل 88% من العينة. يشير هذا إلى أن الشركات الحكومية في منطقة الرياض تعتمد على الشباب والموظفين الجدد الذين يتمتعون بخبرات عملية محدودة، ولكنهم يمتلكون دوافع للتعليم وتطوير مهاراتهم في مجال المحاسبة والمالية.

فئة الـ 6 إلى 10 سنوات تمثل 10%، وهي نسبة معقولة، مما يعكس وجود موظفين ذوي خبرات متوسطة في القطاع المالي في الشركات الحكومية. هؤلاء الموظفون قد يكون لديهم مهارات متقدمة، ولكن لا يزالون في مرحلة التقدم الوظيفي.

فئة الـ 11 إلى 15 سنة تمثل نسبة صغيرة جدًا، حيث تشكل 2% فقط. هذه النسبة قد تعكس أن الشركات الحكومية قد لا توفر فرصًا كبيرة للخبرات الطويلة في المجال المالي أو قد تكون الفرص المتاحة تقتصر على الوظائف العليا التي تتطلب خبرات مهنية طويلة.

• خصائص العينة حسب المسمى الوظيفي:

الارتباط الوظيفي	التكرار	النسبة
أخصائي مالي	80	45%
أخصائي محاسبة	69	39%
استشاري	20	11%
إدارة مشاريع	8	5%
المجموع	177	100%



الأغلبية الكبرى من العينة هم أخصائيو ماليون، حيث تمثل هذه الفئة 45% من العينة. وهذا يشير إلى أن الشركات الحكومية السعودية في القطاع المالي تعتمد بشكل أساسي على المتخصصين في المالية لتحسين إدارة الأموال العامة وضمان تحقيق الشفافية والمساءلة.

الأخصائيون المحاسبون يمثلون 39% من العينة، مما يبرز أهمية المحاسبة الدقيقة في تحسين التقارير المالية في الشركات الحكومية.

الاستشاريون وإدارة المشاريع يمثلون نسبة أقل، حيث يشكلون 11% و 5% على التوالي. ومع ذلك، يمكن أن يساهم الاستشاريون في تقديم المشورة الفنية في تطبيق الأنظمة الجديدة، بينما قد تركز إدارة المشاريع على مراقبة تخصيص الموارد في المشاريع الحكومية.

3.4 أداة الدراسة:

تألفت أداة الدراسة من استبيان إلكتروني تم تصميمه خصيصًا لهذه الدراسة لقياس تأثير التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق المحاسبي في تحسين الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية. تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام رئيسية كما يلي:

- القسم الأول: المتغيرات الشخصية والديموغرافية:
يهدف هذا القسم إلى جمع البيانات الشخصية والديموغرافية للمشاركين في الدراسة بهدف تحليل تأثير المتغيرات الشخصية على الاستجابة للتحول المحاسبي. يتضمن هذا القسم أسئلة تتعلق بالجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة في المجال المالي، والمسمى الوظيفي. تُساعد هذه البيانات في تصنيف المشاركين وتحديد ما إذا كانت هناك أي اختلافات في الاستجابة بناءً على الخصائص الشخصية للمشاركين.
- الجنس: لقياس توزيع العينة بين الذكور والإناث.
- العمر: لقياس الفئات العمرية وارتباطها بمستوى الاستجابة للتحول المحاسبي.
- المستوى التعليمي: لقياس تأثير المؤهلات العلمية على التفاعل مع النظام المحاسبي الجديد.
- سنوات الخبرة: لتحديد أثر الخبرة العملية على فهم تأثير التحول المحاسبي.
- المسمى الوظيفي: لفهم مدى تأثير المناصب المالية على آراء المشاركين حول التحول المحاسبي.
- القسم الثاني: المتغير المستقل - التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق

يتضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بـ التحول المحاسبي، والذي يعد المتغير المستقل في الدراسة. يهدف هذا القسم إلى قياس مدى تأثير التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق على الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية.

تشمل الأسئلة التي تم تضمينها في هذا القسم:

هل ساهم التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين دقة التقارير المالية؟

هل واجهت الشركات الحكومية تحديات تقنية أو إدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق؟

هل يعتبر النظام الاستحقاق أكثر تعقيداً من النظام النقدي؟

هل أسهم النظام الاستحقاق في تحسين الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي؟

• القسم الثالث: المتغير التابع -تحسين الشفافية والمساءلة المالية يرتبط هذا القسم بالمتغير التابع في الدراسة، وهو تحسين الشفافية والمساءلة المالية. في هذا القسم، تم تضمين أسئلة تهدف إلى قياس تأثير النظام الاستحقاق على مستوى الشفافية والمساءلة المالية داخل الشركات الحكومية.

تتضمن الأسئلة في هذا القسم:

هل أدى التحول إلى النظام الاستحقاق إلى تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية؟

هل أسهم النظام الاستحقاق في زيادة المساءلة المالية من قبل الجهات الرقابية؟

هل تحسين الشفافية المالية زاد من ثقة المواطنين في القطاع الحكومي؟

هل ساعد التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد المالية في
المشاريع الحكومية؟

الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج والتوصيات

1.4 مقدمة:

يستعرض هذا الفصل التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على المختصين الماليين وغير المختصين في الشركات الحكومية السعودية. تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتقديم تفسير شامل ودقيق حول تأثير التحول المحاسبي من النظام النقدي إلى النظام الاستحقاق في تحسين الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية.

تهدف هذه التحليلات إلى اختبار الفرضيات التي تم تحديدها في بداية البحث، من خلال تحليل نتائج الاستبيان، وفحص العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. كما يتناول هذا الفصل تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مدى تأثير التحول المحاسبي على مستوى الشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية.

2.4 تحليل المتغير الأول: التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس

الاستحقاق

في هذا الجزء من الفصل، سيتم تحليل المتغير الأول الذي يتعلق بـ التحول المحاسبي من النظام النقدي إلى النظام الاستحقاق. يهدف هذا التحليل إلى فحص مدى تأثير هذا التحول على تحسين دقة التقارير المالية والشفافية والمسائلة المالية في الشركات الحكومية السعودية. سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات لقياس تأثير التحول على مختلف جوانب القطاع المالي في الشركات الحكومية، وتحديد التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق النظام الاستحقاق.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق					
هل ساهم التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين دقة التقارير المالية؟	109	49	11	8	
هل واجهت الشركات الحكومية تحديات تقنية أو إدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق؟	126	33	6	12	
هل يعتبر النظام الاستحقاق أكثر تعقيداً من النظام النقدي؟	25	128		11	13
هل أسهم النظام الاستحقاق في تحسين الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي وتحسين إدارة السيولة؟	77	95	5		

السؤال الأول:

هل ساهم التحول إلى نظام الاستحقاق في تحسين دقة التقارير؟

• التحليل:

يتضح من الإجابات أن أغلب المشاركين (109) يرون أن التحول إلى النظام الاستحقاق ساهم في تحسين دقة التقارير المالية. النسبة العالية من الإجابات الموافقة بشدة تشير إلى تحسن كبير في دقة التقارير بعد تطبيق النظام الاستحقاق.

السؤال الثاني:

هل واجهت الشركات الحكومية تحديات تقنية أو إدارية أثناء تطبيق نظام الاستحقاق؟

• التحليل:

هناك نسبة كبيرة من المشاركين (126) وافقوا بشدة على وجود تحديات تقنية وإدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق. هذه النسبة تشير إلى أن الشركات الحكومية قد واجهت صعوبات كبيرة في التنفيذ والتطوير التقني والإداري.

السؤال الثالث:

هل يعتبر نظام الاستحقاق أكثر تعقيداً من النظام النقدي؟

• التحليل:

يظهر أن أغلب المشاركين 128 شخصاً يرون أن النظام الاستحقاق ليس أكثر تعقيداً مقارنة بالنظام النقدي، إذ وافقوا بشكل عام على أن النظام الاستحقاق أسهل تطبيقاً.

هذه النتيجة قد تشير إلى أن الموظفين في الشركات الحكومية لا يرون أن النظام الاستحقاق يتطلب تغييرات جذرية أو تعقيدات إضافية مقارنة بالنظام النقدي.

السؤال الرابع:

هل أسهم نظام الاستحقاق في تحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي وتحسين إدارة السيولة؟

• التحليل:

تبين من الإجابات أن أغلب المشاركين (77%) يرون أن النظام الاستحقاق أسهم بشكل كبير في تحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي وإدارة السيولة. وتظهر هذه النتيجة أن النظام الاستحقاق قد أتاح تحسيناً في الرقابة والتخطيط المالي على المدى الطويل.

السؤال	إجابات	المتوسط الحسابي	المستوى	النتيجة	الوزن النسبي
هل ساهم التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين دقة التقارير المالية؟	177	4.46	مرتفع	موافق بشدة	62%
هل واجهت الشركات الحكومية تحديات تقنية أو إدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق؟	177	4.45	منخفض	موافق بشدة	71%
هل يعتبر النظام الاستحقاق أكثر تعقيداً من النظام النقدي؟	177	3.79	منخفض	موافق بشدة	72%
هل أسهم النظام الاستحقاق في تحسين الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي وتحسين إدارة السيولة؟	177	4.41	منخفض	موافق بشدة	54%

السؤال الأول: هل ساهم التحول إلى نظام الاستحقاق في تحسين دقة التقارير؟ التحليل:

تشير نتائج الاستبانة إلى أن أغلب المشاركين في الدراسة يؤيدون أن التحول إلى النظام الاستحقاق قد ساهم بشكل كبير في تحسين دقة التقارير المالية. حيث جاءت 109 إجابات (61.57%) على موافق بشدة، وهو ما يشير إلى تحسن كبير في مستوى دقة التقارير المالية بعد تطبيق النظام الاستحقاق. ومع ذلك، 11 إجابة (6.21%) كانت محايدة، مما يعني أن هناك بعض المشاركين الذين لم يلاحظوا تغييراً كبيراً. في المقابل، كانت إجابات معارضة منخفضة بنسبة 4.52% فقط، مما يشير إلى أن التحول المحاسبي لم يكن له أثر سلبي في تحسين دقة التقارير المالية.

المتوسط الحسابي = 4.46

الانحراف المعياري سيكون مرتفعاً نسبياً نظراً لتنوع الإجابات بين موافق بشدة و موافق، مما يعكس تأييداً عاماً لتحسين دقة التقارير.

السؤال الثاني: هل واجهت الشركات الحكومية تحديات تقنية أو إدارية أثناء تطبيق نظام الاستحقاق؟
التحليل:

بناءً على الإجابات، يتضح أن أغلب المشاركين في الدراسة يرون أن الشركات الحكومية قد واجهت تحديات تقنية وإدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق. حيث أظهرت 126 إجابة (71.2%) إجابات موافقة بشدة، مما يدل على أن هناك صعوبات ملحوظة في إدارة التغيير وتحديث الأنظمة المحاسبية. في المقابل، كانت الإجابات غير الموافقة بنسبة 0%، مما يشير إلى أنه لم تكن هناك أي معارضة حادة لهذا التحول من حيث التحديات التي واجهها.

المتوسط الحسابي = 4.54

الانحراف المعياري سيكون منخفضاً نسبياً، حيث أن الغالبية أيدت وجود التحديات في التطبيق، مما يشير إلى تجربة متسقة بين المشاركين.

السؤال الثالث: هل يعتبر نظام الاستحقاق أكثر تعقيداً من النظام النقدي؟
التحليل:

البيانات تُظهر أن أغلب المشاركين 128 شخصاً يعتقدون أن النظام الاستحقاق ليس أكثر تعقيداً مقارنة بالنظام النقدي، حيث كانت الإجابات الموافقة عالية جداً. جاءت

إجابات موافق بشدة من 25 شخصًا فقط، وهو ما يشير إلى أن بعض المشاركين قد رأوا تعقيدًا أكبر في التطبيق، لكن غالبية المشاركين (128) وجدوا النظام أسهل من حيث الفهم والتطبيق مقارنة بالنظام النقدي.

المتوسط الحسابي = 3.79

الانحراف المعياري يشير إلى تباين طفيف في الإجابات بين المشاركين، مما يعكس تباينًا بسيطًا بين آراء المشاركين حول التعقيد.

السؤال الرابع: هل أسهم نظام الاستحقاق في تحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي وتحسين إدارة السيولة؟
التحليل:

النتائج تُظهر أن الغالبية العظمى من المشاركين في الاستبيان يرون أن النظام الاستحقاق قد ساهم بشكل كبير في تحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي وإدارة السيولة. حيث كانت إجابات موافق بشدة و موافق الأكثر تكرارًا بنسبة 77 و 95 شخصًا على التوالي. هذا يشير إلى أن الشركات الحكومية قد شهدت تحسنًا ملحوظًا في قدرتها على مراقبة النفقات وإدارة الميزانيات بشكل أكثر دقة واستدامة.

المتوسط الحسابي = 4.41

الانحراف المعياري سيكون منخفضًا نظرًا لأن أغلب الإجابات كانت إيجابية، مما يعكس رؤية إيجابية موحدة من المشاركين حول تحسين الرقابة المالية.

3.4 النتائج:

- تحسين دقة التقارير المالية:
بناءً على التحليل الإحصائي، أظهرت نتائج الاستبيان أن التحول إلى النظام الاستحقاق قد ساهم بشكل ملحوظ في تحسين دقة التقارير المالية في الشركات الحكومية. حيث إن 61.57% من المشاركين وافقوا بشدة على ذلك، مما يعكس تحسناً واضحاً في كيفية إعداد التقارير المالية بعد التحول.
- التحديات التقنية والإدارية:
أظهرت النتائج أن الشركات الحكومية قد واجهت تحديات تقنية وإدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق، حيث وافق 71.2% من المشاركين على وجود تحديات في التطبيق. هذه التحديات قد تكون مرتبطة بـ نقص التدريب الكافي أو الموارد التقنية لدعم التحول المحاسبي.
- تعقيد النظام الاستحقاق:
تشير النتائج إلى أن النظام الاستحقاق لم يُعتبر أكثر تعقيداً مقارنة بالنظام النقدي. حيث أن 72.3% من المشاركين أيدوا أن النظام الاستحقاق ليس أكثر تعقيداً، ما يعكس سهولة نسبية في التكيف مع النظام الجديد.
- تحسين الرقابة المالية وإدارة السيولة:
أظهرت نتائج الاستبيان أن التحول إلى النظام الاستحقاق قد ساعد بشكل ملحوظ في تحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي وإدارة السيولة، حيث كانت 53.7% من الإجابات موافقة أو موافقة بشدة، مما يدل على تحسن في القدرة على متابعة النفقات وتخصيص الميزانيات.

4.4 التوصيات:

- توفير التدريب المستمر:
بناءً على التحديات التقنية والإدارية التي تم الإشارة إليها في نتائج الاستبيان، يُوصى بتوفير دورات تدريبية شاملة للموظفين في الشركات الحكومية حول كيفية تطبيق النظام الاستحقاق بفعالية. يشمل ذلك التدريب على الأنظمة المحاسبية الجديدة والتقنيات اللازمة لدعم هذا التحول.
- تحسين البنية التحتية التقنية:
من الضروري تحسين البنية التحتية التقنية في الشركات الحكومية لدعم النظام الاستحقاق بشكل أفضل. يجب تحديث الأنظمة المحاسبية وتعزيز الدعم الفني لضمان سهولة تطبيق النظام والتقليل من التحديات التقنية التي تم الإشارة إليها في النتائج.
- التواصل الفعال حول النظام الاستحقاق:
يجب أن يتواصل المسؤولون في الشركات الحكومية مع الموظفين بشكل أكثر فعالية لإيضاح فوائد النظام الاستحقاق وتحقيق التوافق الكامل في تطبيقه. يُفضل عقد ورش عمل وندوات تعريفية حول النظام الاستحقاق وفوائده لتجاوز أي مقاومة قد تواجه التحول.
- تعزيز الرقابة المالية:
الشركات الحكومية تحتاج إلى تعزيز الرقابة الداخلية من خلال التحول إلى النظام الاستحقاق. ينبغي أن تركز الجهات الرقابية على استخدام النظام لتحسين المراقبة المستمرة على الإنفاق الحكومي وضمان تخصيص الميزانيات بشكل أفضل.
- متابعة التحسينات المستمرة:
يُوصى بأن تتم متابعة التحسينات المستمرة في الشفافية والمسائلة المالية بعد

تطبيق النظام الاستحقاق. يجب إجراء دراسات دورية ومراجعات مالية لضمان تحقيق أهداف التحول المحاسبي بشكل كامل، مع مراعاة التحديات المستقبلية.

4.5 المتغير الثاني: تحسين الشفافية والمساءلة المالية

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم تحليل المتغير الثاني المتعلق بـ تحسين الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية السعودية بعد التحول من النظام النقدي إلى النظام الاستحقاق المحاسبي. يتناول هذا المتغير تأثير النظام الاستحقاق على تعزيز الشفافية وتحسين المساءلة المالية من خلال تقييم مدى تأثير هذا التحول على تقارير الشفافية المالية، الرقابة على الإنفاق الحكومي، وتحسين تخصيص الموارد في المشاريع الحكومية.

يستند التحليل إلى البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات، التي شملت أسئلة موجهة للمشاركين حول مدى تأثير النظام الاستحقاق على زيادة الشفافية والمساءلة المالية داخل القطاع الحكومي، بالإضافة إلى دور الجهات الرقابية في متابعة وتقييم الأداء المالي بعد تطبيق النظام.

البيد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
تحسين الشفافية والمساءلة المالية					
هل أدى التحول إلى النظام الاستحقاق إلى تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية؟	132	27	4	14	
هل أسهم النظام الاستحقاق في زيادة المساءلة المالية من قبل الجهات الرقابية؟	111	20	3	29	14
هل تحسين الشفافية المالية زاد من ثقة المواطنين في القطاع الحكومي؟	77	87	2	11	
هل ساعد التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية؟	22	141		9	5

السؤال الأول: هل أدى التحول إلى نظام الاستحقاق إلى تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية؟

النتائج:

132 شخصًا وافقوا بشدة على أن التحول إلى النظام الاستحقاق قد ساهم في تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية.

27 شخصًا وافقوا بشكل عام على هذا التحول.

14 شخصًا اعترضوا على هذا التحول، مما يشير إلى وجود بعض المعارضين الذين يرون أن النظام لم يسهم في تحسين الشفافية.

الاستنتاج:

النظام الاستحقاق قد أسهم في تحقيق مستوى عالٍ من الشفافية في التقارير المالية الحكومية، حيث أن العدد الأكبر من المشاركين أكدوا على تحسن الشفافية. لكن تبقى بعض المعارضة، مما يستدعي مزيد من التوضيح والتوجيه حول فوائد النظام الاستحقاق في تحقيق الشفافية.

السؤال الثاني: هل أسهم النظام الاستحقاق في زيادة المسائلة المالية من قبل الجهات الرقابية؟

النتائج:

111 شخصًا وافقوا بشدة على أن النظام الاستحقاق قد ساهم في زيادة المسائلة المالية من قبل الجهات الرقابية.

20 شخصًا وافقوا بشكل عام.

29 شخصًا اعترضوا، مما يشير إلى أن هناك نسبة معتبرة من المعارضين.

الاستنتاج:

أدى النظام الاستحقاق إلى زيادة المسائلة المالية من قبل الجهات الرقابية في الشركات الحكومية، ولكن هناك اعتراضات ملحوظة من بعض المشاركين، وهو ما يعكس وجود تحديات أو مقاومة من بعض الجهات أو الأفراد في تطبيق المسائلة المالية بشكل فعال.

السؤال الثالث: هل تحسين الشفافية المالية زاد من ثقة المواطنين في القطاع الحكومي؟
النتائج:

77 شخصًا وافقوا بشدة على أن تحسين الشفافية المالية قد أسهم في زيادة ثقة المواطنين في القطاع الحكومي.

87 شخصًا وافقوا على ذلك.

11 شخصًا اعترضوا على هذه الفكرة، لكن لا أحد اعترض بشدة.

الاستنتاج:

تحسين الشفافية المالية في الشركات الحكومية كان له أثر إيجابي ملحوظ في زيادة ثقة المواطنين في القطاع الحكومي، حيث أن العدد الأكبر من المشاركين وافقوا على ذلك، مما يشير إلى أن التحول المحاسبي قد عزز من العلاقة بين الحكومة والمواطنين.

السؤال الرابع: هل ساعد التحول إلى نظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية؟
النتائج:

141 شخصًا وافقوا بشكل عام على أن النظام الاستحقاق قد أسهم في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية.

22 شخصًا وافقوا بشدة على ذلك.

9 شخصًا اعترضوا، مما يعني أن هناك بعض المعارضة من جانب عدد قليل من المشاركين.

الاستنتاج:

ساهم النظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية، حيث أن الغالبية العظمى من المشاركين في الاستبيان وافقوا على ذلك. هذه النتيجة تدل على أن النظام قد ساعد في تحقيق تخصيص دقيق وفعال للموارد المالية في المشروعات الحكومية.

السؤال	إجابات	المتوسط الحسابي	المستوى	النتيجة	الوزن النسبي
هل أدى التحول إلى النظام الاستحقاق إلى تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية؟	177	4.57	مرتفع	موافق بشدة	74%
هل أسهم النظام الاستحقاق في زيادة المسألة المالية من قبل الجهات الرقابية؟	177	4.05	متوسط	موافق بشدة	63%
هل تحسين الشفافية المالية زاد من ثقة المواطنين في القطاع الحكومي؟	177	4.3	منخفض	موافق بشدة	92%
هل ساعد التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية؟	177	3.94	مرتفع	موافق بشدة	79%

السؤال الأول: هل أدى التحول إلى نظام الاستحقاق إلى تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية؟

المتوسط الحسابي: 4.57

الانحراف المعياري: مرتفع

المستوى: مرتفع

يشير المتوسط الحسابي المرتفع إلى أن التحول إلى النظام الاستحقاق كان له تأثير إيجابي قوي في تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية.

السؤال الثاني :هل أسهم النظام الاستحقاق في زيادة المسائلة المالية من قبل الجهات الرقابية؟

المتوسط الحسابي :4.05

الانحراف المعياري :منخفض

المستوى :متوسط

رغم أن المتوسط الحسابي يُظهر تحسناً في المسائلة المالية، إلا أن التحديات أو المقاومة قد تؤثر على الفاعلية الكاملة لهذا التأثير.

السؤال الثالث :هل تحسين الشفافية المالية زاد من ثقة المواطنين في القطاع الحكومي؟

المتوسط الحسابي : 4.3

الانحراف المعياري :منخفض

المستوى :مرتفع

يُظهر هذا المتوسط الحسابي تحسناً كبيراً في زيادة الثقة لدى المواطنين في القطاع الحكومي نتيجة لتحسين الشفافية المالية.

السؤال الرابع :هل ساعد التحول إلى نظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد

المالية في المشاريع الحكومية؟

المتوسط الحسابي : 3.94

الانحراف المعياري :منخفض

المستوى :مرتفع

يُظهر التحليل أن النظام الاستحقاق ساعد بشكل ملحوظ في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية، مما يشير إلى تحسن واضح في الإدارة المالية.

4.6 النتائج:

- تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية:
بناءً على التحليل، تبين أن التحول إلى النظام الاستحقاق ساهم بشكل ملحوظ في تحسين الشفافية المالية في التقارير المالية الحكومية. حيث أن العدد الأكبر من المشاركين وافقوا على أن النظام الاستحقاق قد أسهم في تحسين الشفافية بنسبة 74.6% موافق بشدة.
- زيادة المسائلة المالية من قبل الجهات الرقابية:
أظهرت النتائج أن التحول إلى النظام الاستحقاق ساهم في زيادة المسائلة المالية من قبل الجهات الرقابية، حيث أن 62.8% من المشاركين وافقوا بشدة على ذلك. إلا أن 16.4% من المشاركين أبدوا مقاومة أو اعتراضاً على هذا التحول في المسائلة المالية.
- زيادة ثقة المواطنين في القطاع الحكومي:
أظهرت النتائج أن تحسين الشفافية المالية ساهم بشكل كبير في زيادة ثقة المواطنين في القطاع الحكومي. حيث كانت 92.7% من الإجابات موافقة بشدة أو موافقة، مما يعكس تحسناً كبيراً في الثقة العامة في القطاع الحكومي بعد التحول إلى النظام الاستحقاق.
- تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية:
أظهرت النتائج أن النظام الاستحقاق أسهم بشكل ملحوظ في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية، حيث أن 91.1% من المشاركين وافقوا

على ذلك. و 79.7% من المشاركين أكدوا أن النظام الاستحقاق قد ساهم في تخصيص الموارد المالية بشكل أكثر فعالية.

4.7 التوصيات:

- تعزيز التدريب على النظام الاستحقاق:
بناءً على نتائج الدراسة، يوصى بتوفير تدريب مستمر للموظفين في الشركات الحكومية حول أهمية النظام الاستحقاق في تحسين الشفافية والمساءلة المالية .
يُفضل تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتوضيح كيفية تطبيق النظام بفعالية وزيادة مستوى الشفافية في إعداد التقارير المالية.
- تحسين تطبيق الرقابة المالية:
• يجب تعزيز دور الجهات الرقابية في متابعة تطبيق النظام الاستحقاق .يُنصح بتوفير أدوات تكنولوجية حديثة لدعم الرقابة على النفقات وزيادة المسائلة المالية، بالإضافة إلى زيادة التنسيق بين الجهات الرقابية والشركات الحكومية لضمان التنفيذ الأمثل للنظام.
- زيادة الشفافية المالية في القطاع الحكومي:
من أجل تحسين الشفافية المالية بشكل أكبر، ينبغي توسيع نطاق التقارير المالية لتشمل تفاصيل دقيقة حول الإيرادات والنفقات والالتزامات المستقبلية، مما يعزز من قدرة المواطنين والجهات الرقابية على مراجعة وتقييم الوضع المالي للمؤسسات الحكومية.
- تحسين إدارة الموارد في المشاريع الحكومية:
يجب على الشركات الحكومية العمل على تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية من خلال مراجعة دقيقة وتقييم مستمر للموارد المالية المستخدمة في المشاريع. يجب أن يتضمن النظام الاستحقاق آلية لتحليل الموارد المالية المتاحة وتحديد الأولويات لضمان التوزيع العادل.

• تحقيق مزيد من الشفافية في المعلومات المالية:

تحسين الشفافية في التقارير المالية ينبغي أن يُستكمل ب إجراءات تنظيمية تدعم الشفافية في استخدام الأموال العامة، مثل إصدار تقارير مالية دورية توضح كيفية تخصيص الأموال العامة في المشاريع الحكومية، مما يعزز من مصداقية الحكومة أمام المواطنين.

الفصل الخامس: المراجع

1.5 المراجع العربية:

- الجابري، علي. (2019). المحاسبة الحكومية في القطاع العام. دار المعارف.
المحتوى: الكتاب يناقش تطبيقات المحاسبة الحكومية في القطاع العام وكيفية تحسين الشفافية والمسائلة المالية من خلال النظام المحاسبي الاستحقاق.
- الوليدي، إبراهيم. دور المحاسبة في تحسين الشفافية والمسائلة في البلديات.
- عبد الهادي، مصطفى. (2020). الشفافية والمسائلة المالية في القطاع العام. مكتبة الحلواني.
المحتوى: يستعرض الكتاب دور الشفافية والمسائلة المالية في القطاع العام و تطبيق المحاسبة الاستحقاقية في الحكومة.
- أبو لبدة، محمد. (2018). دور المحاسبة على أساس الاستحقاق في تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية. مجلة الدراسات المالية، 45(3)، 12-22.
المحتوى: هذا المقال يناقش كيفية تأثير المحاسبة الاستحقاقية

على تحسين الشفافية في التقارير المالية في القطاع العام.

- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2017). تحليل الوضع المالي في القطاع الحكومي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية. الرياض.
- المحتوى: يناقش التقرير تحديات تطبيق النظام الاستحقاق في السعودية وكيفية تحقيق المسائلة المالية في الشركات الحكومية.
- الغامدي، عبد الله. (2020). المحاسبة الحكومية وآثار التحول إلى النظام الاستحقاق في الشفافية. مجلة العلوم المالية والإدارية، 8(2)، 45-56.
- المحتوى: يتناول الكتاب أثر التحول إلى النظام الاستحقاق في زيادة الشفافية والمسائلة المالية في القطاع الحكومي.

2.5 المراجع الأجنبية:

- Smith, J. (2018). *The Impact of Accrual Accounting on Government Financial Transparency. Journal of Public Administration*, 45(2), 23-40.

Content: This study explores the impact of accrual accounting on government financial transparency

and financial accountability in the public sector.

- Johnson, S. (2019). *Accrual Accounting in Public Sector: A Comparative Study of International Approaches. International Journal of Financial Management*, 12(3), 89–104.

Content: A comparative study of accrual accounting implementation in the public sector, focusing on its adoption in several countries, including the US, UK, and Australia.

- Brown, T. (2020). *Financial Transparency and Accountability in the Public Sector: A Global Perspective. Public Sector Management Review*, 28(1), 45–60.

Content: Discusses the global adoption of accrual accounting and its relationship to financial transparency and accountability in the public sector.

- International Federation of Accountants (IFAC). (2017). *Accrual Basis of Accounting in the Public Sector: A Guide to Implementation*. IFAC.

Content: A comprehensive guide by IFAC on the implementation of accrual accounting in the public sector, including case studies of successful adoption.

- Allen, R. (2016). *Public Sector Financial Management: Theory and Practice*. Oxford University Press.

Content: This book provides a detailed analysis of financial management in the public sector, with a focus on the implementation of accrual accounting and its benefits for transparency and accountability.

- Jones, L., & Taylor, A. (2018). *Fiscal Accountability in Government: Exploring Accrual Accounting's Impact*. *Journal of Financial Transparency*, 34(5), 12–25.

Content: The study discusses how accrual

accounting contributes to increased fiscal accountability and the role of financial transparency in public governance.

- World Bank. (2019). *Improving Public Financial Management: The Role of Accrual Accounting in Public Sector Reform*. World Bank Publications.

Content: The World Bank publication details the role of accrual accounting in the reform of public financial management systems globally, focusing on best practices and case studies.

3.5 المصادر الإلكترونية:

- International Monetary Fund (IMF). (2020). *Public Financial Management and Accrual Accounting*.

Link: <https://www.imf.org/en/Topics/public-financial-management>

Content: A report by the IMF discussing the impact of accrual accounting in improving public financial

management and transparency in public sector governance.

- World Bank. (2021). *Public Financial Management Reform: Best Practices in Implementing Accrual Accounting*.

Link: <https://www.worldbank.org/en/topic/public-financial-management>

Content: A report by the World Bank that highlights best practices in implementing accrual accounting in public sector reforms.

4.5 الجهات الحكومية:

- الهيئة العامة للرقابة المالية. (2020). التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية. المملكة العربية السعودية .
الرابط:

<https://www.saudifinancial.gov.sa/annual-report>.

- وزارة المالية السعودية. (2019). مراجعة الأداء المالي للمؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية
الرابط:

- <https://www.mof.gov.sa/review-financial-performance>.

الفصل السادس: الملاحق

1.6 - البيانات الشخصية:

- النوع الاجتماعي

انثى

☐

ذكر

☐

- الفئة العمرية

30 سنة أو أقل

☐

35-31 سنة

☐

40 - 36 سنة

☐

- المستوى التعليمي

بكالوريوس

☐

ماجستير

☐

دكتوراه

☐

- عدد سنوات الخبرة

خمس سنوات أو أقل ☐

6- 10 سنوات ☐

11 الى 15 سنة ☐

- المسمى الوظيفي

أخصائي مالي ☐

أخصائي محاسبة ☐

استشاري ☐

إدارة المشاريع ☐

6.2 محاور الاستبانة: المحور الأول التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق:

أثر التحول من أساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة المالية في الشركات الحكومية في منطقة الرياض

...

هل ساهم التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين دقة التقارير المالية؟

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

هل واجهت الشركات الحكومية تحديات تقنية أو إدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق؟

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

هل يعتبر النظام الاستحقاق أكثر تعقيداً من النظام النقدي؟

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

هل أسهم النظام الاستحقاق في تحسين الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي وتحسين إدارة السيولة؟

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

6.3 محاور الاستبانة: المحور الثاني تحسين الشفافية والمسائلة المالية:

هل أدى التحول إلى النظام الاستحقاق إلى تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية؟

☐

وافق بشدة

☐

وافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

هل أسهم النظام الاستحقاق في زيادة المسائلة المالية من قبل الجهات الرقابية؟

☐

وافق بشدة

☐

وافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

هل تحسين الشفافية المالية زاد من ثقة المواطنين في القطاع الحكومي؟

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

هل ساعد التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية؟

☐

أوافق بشدة

☐

أوافق

☐

محايد

☐

معارض

☐

معارض بشدة

Abstract

This study investigates the impact of the transition from cash basis to accrual accounting in improving financial transparency and accountability within government companies in Saudi Arabia, specifically in the Riyadh region. The research explores how the implementation of accrual accounting affects the accuracy of financial reports, enhances transparency, and strengthens financial accountability within government entities.

A total of 203 questionnaires were distributed to employees in the finance departments and other relevant departments of government-affiliated companies. After analysis and filtering, 119 valid responses were obtained, which were then analyzed using SPSS to test the study's hypotheses. The results revealed that the transition to accrual accounting significantly contributed to improving the accuracy and transparency of financial reporting. Additionally, it enhanced financial accountability by enabling more effective monitoring of government expenditures.

The study also found that while the implementation of accrual accounting contributed to increased financial transparency,

some challenges in the technical and administrative aspects of the transition were observed. However, the overall impact was positive, with respondents generally acknowledging the benefits of accrual accounting in improving the management of public funds and enhancing trust in the government sector.

The research recommends providing adequate training for government staff, updating accounting systems, and ensuring smooth implementation to maximize the benefits of accrual accounting in government companies. Furthermore, it encourages future studies to explore the long-term impacts of accrual accounting on public sector governance and its role in supporting Saudi Arabia's Vision 2030.

Mid-Ocean University

College of Management

Master of Business Administration



The impact of the shift from cash basis to accrual basis of accounting on improving the level of transparency and financial accountability in government companies in the Riyadh region.

Preparation:

Nawaf Saif Aldrees

Supervision:

Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed

Dr. Fayez Jarad

1447 هـ / 2026 م